الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

لمحة عن مصر

الإصـدار السادس

إشراف:
عمرو أبو العلا

إعداد:
أحمد إسماعيل
ريهام الكرداوي
داليا طـه

تصميم :
أكرم عماره

www.investinegypt.gov.eg

جمهورية مصر العربية

القاهرة

اللغة: العربية

GMT +2 hrs

105.9 مليون نسمة
(يناير 2024)

1.002 مليون كم²

13.9 تريليون جنيه
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
(العام المالي 2024/2023)

2.4%
مُعدل النمو الاقتصادي
(العام المالي 2024/2023)

700 مليار جنيه
الاستثمارات الخاصة
(العام المالي 2024/2023)

46.1 مليار دولار
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
(العام المالي 2024/2023)

28.3%
مُعدل التضخم
(عام 2024)

6.8%
مُعدل البطالة
(العام المالي 2024/2023)

متوسط سعر الصرف في العام المالي 2024/2023: 35.57 جنيه/دولار

ساهم الموقع الاستراتيجي لمصر في جعلها مركزًا رئيسياً بين حركة التجارة العالمية حيث تعتبر مصر بمثابة الخيار الأمثل للوصول إلى الأسواق العالمية، هذا بالإضافة إلى موقعها المتميز في طرق الخدمات اللوجستية الدولية، ووجود قناة السويس التي تُعتبر أهم ممر ملاحي في العالم يربط بين الشرق والغرب

23
مطار دولي وداخلي

18
ميناء تجاري

174.8 ألف كم
إجمالي شبكة الطرق
(عام 2024)

705 محطة
9570 كم أطوال
خطوط السكك الحديدية

3 خطوط مترو أنفاق
94 محطة مترو

2 خط مونوريل
35 محطة

19 محطة للقطار
الكهربائي الخفيف

22 محطة للقطار
الكهربائي السريع

217.5 مليار ك .و.س
(العام 2024/2023)
الطاقة المُولدة والمُشتراه

28 مليون طن
زيت خام ومتكثفات
(عام 2023)

45 مليون طن
إنتاج الغاز الطبيعي
(عام 2023)

1 مليون طن
إنتاج غاز البوتجاز
(عام 2023)

العاصمة الإدارية الجديدة

مشروعات قومية
عملاقة
بنية تحتية
متطورة
قوة عاملة
كبيرة ومدربة
بيئة تشريعية
مُشجعة
توفر مصر بيئة
أعمال متوازنة
بهدف جذب
وتشجيع الاستثمارات
المحلية والأجنبية
استقرار مؤشرات
الاقتصاد الكلي
ونمو مستدام
مُعدلات
ضرائب تنافسية
استقرار سياسي
القرب من الأسواق العالمية
سوق استهلاكي
كبير
مناخ إصلاحي
اقتصاد متنوع

المحتويات

8
المحور الأول

الاقتصاد المصري

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيزمرونة الاقتصاد المصري ، وزيادة إنتاجيته

18
المحور الثاني

السكـــان

تُعد مصر الدولة الأكثر سكانًا في العالم العربي ، وثالث دولة في القارة الإفريقية

22
المحور الثالث

التعليم، والمهارات الفنية

تمتلك مصر نظامًا تعليميًا يتفوق على جميع الأنظمة الأخرى في دول شمال إفريقيا

26
المحور الرابع

تنافسية القوى العاملة

يُعد ارتفاع عدد السكان في مصر بمثابة عامل إيجابي على حجم القوى العاملة

30 المحور الخامس

معدلات الضرائب (الدخل والشركات)

شهد النظام الضريبي في مصر تطورًا ملحوظًا بهدف مواكبة التطور العالمي في مجال الإجراءات الضريبية

34 المحور السادس

البنية التحتية، وأسعار المرافق الأساسية

تبنت الدولة المصرية رؤية 2030 بهدف جعل مصر في مصَاف الدول المُتقدمة عالميًا

38 المحور السابع

وسائل النقل والمواصلات

يُعتبر قطاع النقل والمواصلات أحد أهم القطاعات الخدمية والحيوية الهامة في مصر

46 المحور الثامن

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يقوم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدور أساسي في تسريع عجلة النمو الاقتصادي

50 المحور التاسع

تخصيص الأراضي والعقارات

تتميز مصر بكونها من أفضل الدول من حيث أسعار تملك وتخصيص الأراضي والعقارات الخاصة

56 المحور العاشر

تنافسية أداء الأعمال، وتأسيس الشركات

تقوم الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين

62 المحور الحادي عشر

رفاهية الحياة، وتكلفة المعيشة

تقدم ترتيب مصر في مُؤشرات الرفاهية ، وتكلفة المعيشة

66 المحور الثاني عشر

مصر في التقارير الدولية، والمؤشرات الدولية

في ظل خطة الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدولة تُعد شهادات الثقة من المؤسسات الدولية ، أننا على المسار الصحيح

مقدمة

تعمل الحكومة المصرية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي بمرحلتيه الأولى والثانية على تهيئة المناخ الملائم والجاذب للاستثمار، وتشجيع عملية النمو الاقتصادي، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، وخفض عجز الموازنة، وتعزيز دور القطاع الخاص، وقد تمكنت مصر من خلال التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من البرنامج من

التغلب على الآثار السلبية للأزمات العالمية المتتالية والتحديات الجيوسياسية، وقد شجعت النتائج الإيجابية التي تحققت على البدء في المرحلة الثانية من الإصلاح والتي تقوم على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الجذرية لدعم نمو اقتصادي قوي ومستدام من خلال التركيز على عدد من القطاعات ذات الأولوية وهي الزراعة، والصناعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، كما تهدف هذه

المرحلة أيضاً إلى تحسين بيئة الأعمال، وتنمية دور القطاع الخاص، ورفع كفاءة سوق العمل، وتطوير منظومة التعليم الفني، ورفع كفاءة المؤسسات العامة بالتحول الرقمي، وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد المصري، وتنمية رأس المال البشري بما يؤدي في النهاية إلى تشجيع وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات التي تدعمها الدولة وتعمل على الترويج لها.

وفي هذا الإطار تقوم الدولة بالعمل على تعزيز دور القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد خلال المرحلة القادمة، وزيادة نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات المُنفذة إلى نحو 65% خلال السنوات القليلة القادمة، وذلك من خلال توفير منظومة متكاملة لدعم مناخ الاستثمار تتم بالتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لتمكين المستثمرين المحليين والأجانب من أداء الأعمال وتأسيس الشركات الجديدة أو التوسع في الأنشطة القائمة بأقل وقت وتكلفة.

حيث تقوم الدولة حالياً بعد الانتهاء من التعديلات التشريعية الأساسية بالاستمرار في العمل على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها التبسيط والتيسير على كافة المستثمرين خاصة فيما يتعلق بتفعيل منح الحوافز الخاصة الواردة في قانون الاستثمار ومنح الرخصة الذهبية وفقاً للضوابط الواردة في القانون والقرارات الصادرة في هذا الشأن، وتبسيط عملية تخصيص الأراضي والعقارات، بالإضافة إلى العمل على تقليل الفترة الزمنية لإصدار التراخيص اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية وبدء النشاط، وذلك مع العمل على توفير كافة المرافق الأساسية من كهرباء، ومياه، وغاز طبيعي في مختلف المحافظات والمناطق الجغرافية خاصة في ظل الاهتمام الذي توليه الدولة المصرية لدعم وتطوير مشروعات البنية الأساسية، والتي ساهمت بصورة كبيرة في دعم جهود تهيئة مناخ الاستثمار والأعمال، حيث تربط الشبكة المتكاملة من الطرق والمحاور الجديدة بين مناطق الإنتاج والأنشطة التجارية والصناعية، وبين الموانئ والمطارات لتيسير عمليات التبادل التجاري، وتعزيز جهود جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويعرض هذا التقرير أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد المصري مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة، كما يتناول كافة المحاور الأساسية المتعلقة بعمل المستثمرين من مرافق وبنية أساسية، وخدمات، وأراضي وعقارات، والأسعار الخاصة بهذه الخدمات التي يتم تقديمها للمستثمرين لتأسيس مشروعاتهم الجديدة أو التوسع في مشروعاتهم القائمة بهدف توضيح مدى تنافسية الاقتصاد المصري وتنافسية مناخ الاستثمار والأعمال في مصر بما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة في السوق المصرية، والتي تُصنف حالياً على إنها من أسرع الاقتصادات نمواً على مستوى العالم.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

المحور الأول:

الاقتصاد المصري

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وزيادة انتاجيته، وتحقيق النمو الشامل والمستدام، وفي هذا الإطار بدأت الدولة في نوفمبر 2016 بتنفيذ برنامج وطني شامل للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي عملت من خلاله على تحقيق الإصلاح الاقتصادي كمرحلة أولى، تبعه برنامج للإصلاحات الهيكلية كمرحلة ثانية بما يضمن تفعيل واستدامة مكتسبات المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واستدامتها.

وقد أطلقت مصر في أبريل 2021 المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي تركز على الإصلاحات الهيكلية، وتستهدف هذه المرحلة القطاع الحقيقي بإصلاحات هيكلية جذرية وهادفة، وسوف تسهم تلك الإصلاحات في زيادة مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية مما يدعم قدرته على تحقيق النمو المتوازن والمستدام، كما يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص ورفع كفاءة سوق العمل.

وعلى الرغم من الظروف الإقليمية والدولية وما فرضته من تحديات غير مسبوقة فإن الدولة المصرية نجحت في تحقيق خطوات مهمة نحو الإصلاح الاقتصادي وإحراز مُعدلات نمو إيجابية وخفض مُعدلات البطالة. ومن جانبها تحرص الحكومة على الاستمرار في تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي والاستمرار في المسار الإصلاحي مع العمل على تجنب تحميل المواطنين أي أعباء إضافية والتركيز على الخدمات التي يحتاجها المواطن.

البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي

المرحلة الأولى

تشجيع عملية النمو بقيادة القطاع الخاص، وإعادة بناء الاحتياطيات الدولية، وتخفيض عجز الموازنة العامة، **ومن أهدافها:**

- تحقيق الاستقرار في مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- تنفيذ إصلاحات هيكلية في بيئة الاستثمار.
- تبني برامج اجتماعية لحماية الفقراء ومحدودي الدخل.

المرحلة الثانية "الإصلاح الهيكلي"

التركيز على مكتسبات الإصلاح الاقتصادي، وتعزيز الحماية الاجتماعية وإصلاح منظومة الدعم، والتركيز على شعور المواطن بثمار الإصلاحات الاقتصادية، **ومن أهدافها:**

- زيادة مرونة الاقتصاد المصري بالاعتماد على القطاعات المختلفة.
- رفع قدرة الاقتصاد المصري على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية.
- تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية.

يتضمن البرنامج حزمة سياسات تؤثر على مستويات الإنتاجية من خلال 7 بنود رئيسية

- إصلاح هيكل الاقتصاد.
- تحرير التجارة.
- إصلاح منظومة التدريب المهني.
- تطوير أسواق رأس المال.
- إصلاحات في سوق العمل.
- تطوير المنتجات المحلية وتعميق وجودها في الصناعة المحلية.
- تطوير قطاع التعليم.

ويهدف البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية إلى تعزيز تنافسية ومرونة الاقتصاد المصري، وذلك من خلال العمل على تحقيق ما يلي:

- استهداف القطاع الحقيقي من خلال تنفيذ حزمة من إصلاحات هيكلية جذرية وهادفة.
- زيادة الوزن النسبي للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد وهي الصناعة، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص لمواجهة التحولات الجذرية التي طرأت مؤخرًا على الاقتصاد العالمي.
- توطين أهداف التنمية المستدامة على مستوى جميع محافظات جمهورية مصر العربية.
- تحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد أخضر أكثر إنتاجية وتنافسية.
- تعميق مرونة الاقتصاد ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتوطيد صلابته في مواجهة الصدمات وإدارة مخاطر تداعيات الأزمات العالمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والسياسية.
- زيادة قيمة الصادرات بنسبة 20% سنويًا حتى الوصول إلى نحو 145 مليار دولار في عام 2030.

مُعدل النمو الاقتصادي

الإصلاحات الهيكلية الداعمة للنمو والتشغيل وتشجيع القطاع الخاص، والتي تُوجت بإطلاق وثيقة سياسة ملكية الدولة بهدف زيادة مشاركة القطاع الخاص في الناتج والتشغيل والاستثمارات والتصدير مكنت الاقتصاد المصري من الصمود أمام الأزمات المُركبة التي شهدها الاقتصاد العالمي، وتعزيز مستويات أداء الاقتصاد المصري، حيث أظهر خلال السنوات القليلة الماضية قدرة كبيرةً في مواجهة تلك الأزمات ليُصنَّف من بين عددٍ قليل من اقتصادات دول العالم التي شهدت زيادةً ملموسة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي وسط هذه الأجواء بل وسجَّل مُعدلات نمو بلغت في المتوسط 4.3% خلال الفترة (2020-2023).

تستهدف الدولة المصرية خلال الفترة (2024-2030) تحقيق نمو اقتصادي قوي وشامل ومستدام ومتوازن، وسط تركيز أكبر على نوعية النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تعزيز مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 50%، والتركيز على وتيرة نمو اقتصادي داعمة للتشغيل لتوفير ما يتراوح بين 7 إلى 8 مليون فرصة عمل خلال تلك الفترة.

وقد تطور الناتج المحلي الإجمالي لمصر من 3.7 تريليون جنيه خلال العام المالي 2017/2016 ليصل إلى نحو 13.9 تريليون جنيه في العام المالي 2024/2023، ومن المستهدف الوصول به إلى نحو 17.3 تريليون جنيه في العام المالي 2025/2024 .

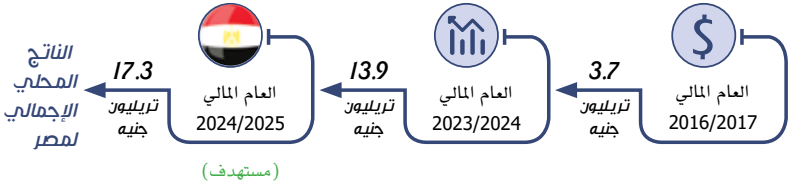

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

• وتهدف المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحفيز مستويات أداء عدد من القطاعات الاقتصادية الداعمة لمرونة الاقتصاد المصري ، وعلى رأسها قطاعات الزراعة ، والصناعة ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلى 50% في عام 2030 مُقارنة بما يتراوح ما بين 30 إلى 35% حاليًا.

• كما ركزت الإصلاحات الهيكلية على تعزيز دور القطاع الخاص ومساهمته في عملية النمو الاقتصادي حيث من المستهدف زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات المُنفذة إلى نحو 65% بحلول عام 2030.

مكتب خدمة كبار العملاء بمبنى الهيئة العامة للاستثمار

"تواصل الحكومة جهودها لجذب المزيد من الاستثمارات ودعم القطاع الخاص بهدف زيادة فرص العمل وتحقيق نمو اقتصادي مستدام مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجا وتخفيف الأعباء عن المواطنين ."

"تم تحقيق نتائج إيجابية ملحوظة فيما يتعلق بإجراءات الانضباط المالي وتنمية الإيرادات ، فضلاً عن المضي قدم في العمل على تنفيذ ما جاء في وثيقة سياسة ملكية الدولة"

"التقدم الملحوظ الذي حققته مصر في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي انعكس في النظرة الإيجابية لمؤسسات التصنيف الائتماني الدولية وارتفاع الاستثمارات الأجنبية"

تطور مُعدل النمو الاقتصادي في مصر (%)

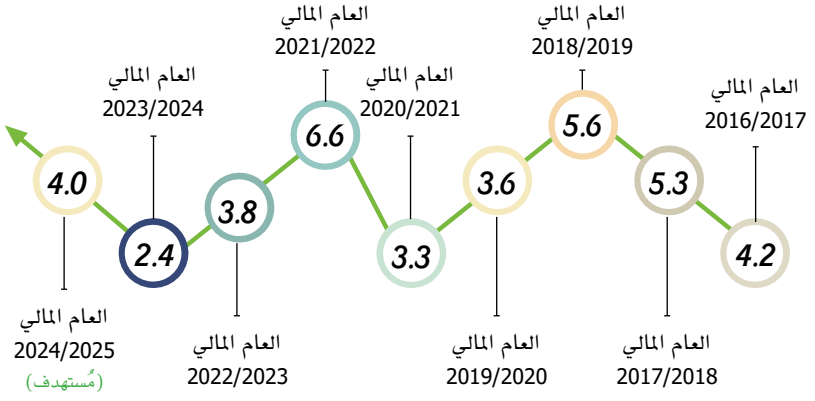

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

تطور الناتج المحلي الإجمالي في مصر (بالتريليون جنيه وبالأسعار الجارية)

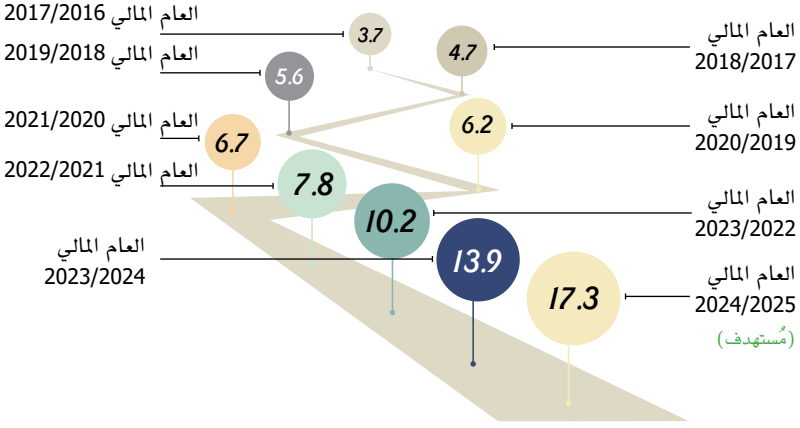

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي

مُقارنة مُعدل النمو الاقتصادي بين مصر ومجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (%)

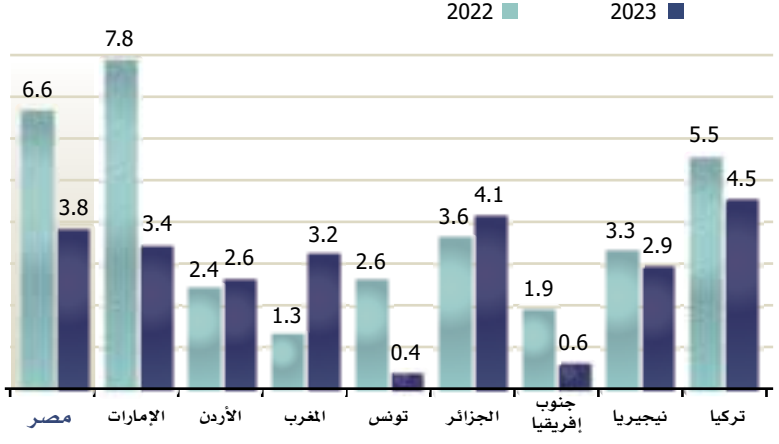

المصدر: البنك الدولي

الناتج المحلي الإجمالي في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (بالمليار دولار)

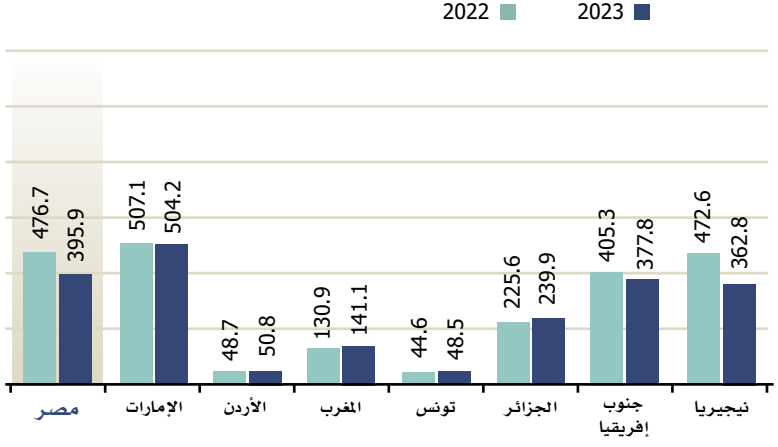

المصدر: البنك الدولي

مُعدل التضخم

• وقد نجحت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي في السيطرة على الضغوط التضخمية وخفض مُعدل التضخم (حضر الجمهورية) من 29.5% في عام 2017 إلى نحو 5% ، و5.2% في عامي 2020 ، و2021 (حضر الجمهورية) على التوالي إلا أن مُعدل التضخم عاود الارتفاع مرة أخرى مُنذ عام 2022 نتيجة التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتعددة والتحديات الجيوسياسية ليبلغ نحو 13.9% ، و33.9% في عامي 2022 ، و2023 على التوالي.

• ويرجع الارتفاع النسبي في مُعدل التضخم (حضر الجمهورية) خلال عامي 2022 ، و2023 إلى صدمات العرض الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية خاصة التي تستوردها مصر مثل القمح ، وزيوت الطعام ، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام عالميًا.

• وتعمل الحكومة على اتخاذ العديد من التدابير والمبادرات الهادفة إلى خفض مُعدل التضخم حيث قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة الأساسية في مارس 2024 ، مع إعلان الحكومة عن حزم تخفيف الأثر الاجتماعي لحماية الفئات الأكثر احتياجًا ، ونجحت تلك الجهود في خفض مُعدل التضخم في (حضر الجمهورية) إلى نحو 28.3% في عام 2024.

» مُعدل التضخم في مصر (حضر الجمهورية) (%)

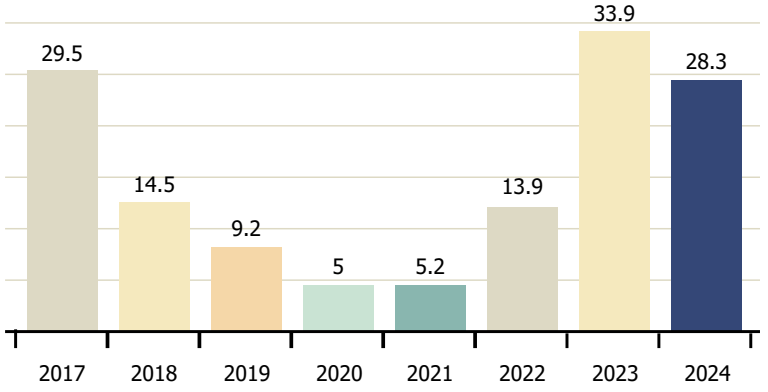

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

مُعدل البطالة

- كان من أبرز نتائج برنامج الإصلاح الاقتصادي نجاح الحكومة المصرية في خفض مُعدلات البطالة بصورة ملحوظة حيث انخفض المُعدل إلى نحو 7% في عام 2023 مُقارنة بنحو 12.6% في عام 2016 ، وذلك نتيجة استمرار نمو الاقتصاد المصري وزيادة الاستثمارات.
- كما انخفض مُعدل البطالة إلى نحو 6.4% في الربع الرابع من عام 2024 مُقارنة بنحو 12.4% في الربع الرابع من عام 2016.
- وبمُقارنة مُعدل البطالة في مصر بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة عام 2023 وفقًا للمؤشرات الصادرة عن البنك الدولي نجد أن مصر قد حققت مُعدل بطالة منخفض مُقارنةً بدول أخرى مثل: الأردن ، وتونس ، والمغرب ، والجزائر ، وتركيا ، وجنوب إفريقيا.

"تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة لعام 2030 خفض معدلات البطالة في مصر بنسبة لا تقل عن 1% أو 1.5% سنويًا ، وهو بالفعل ما نجحت الدول في تحقيقه"

"نجحت الدولة المصرية في تخفيض مُعدل البطالة إلى أدنى مستوياته وذلك في حدود 6.5% على الرغم من الزيادة السكانية ، مع الاستمرار في العمل على توفير المزيد من فرص العمل للشباب تتناسب مع مستجدات ومتطلبات العصر"

» مُعدل البطالة في مصر (الربع الرابع 2016 - الربع الرابع 2024) (%)

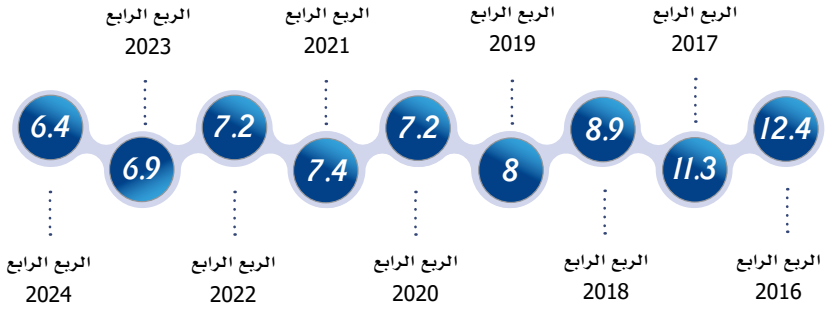

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

» مُعدل البطالة في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (عام 2023)

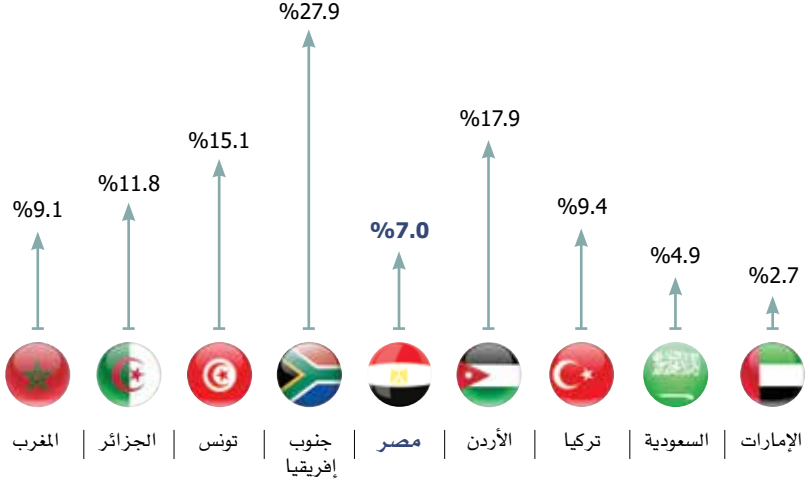

المصدر: البنك الدولي – الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

صافي الاحتياطيات الدولية

• هدفت المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادي إلى إعادة بناء الاحتياطيات الدولية وهو بالفعل ما نجحت مصر في تحقيقه حيث تمكنت من رفع صافي الاحتياطيات الدولية من 24.26 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2016 إلى نحو 47.11 في نهاية ديسمبر 2024 ، وذلك على الرغم من التداعيات السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا ، والأزمة الروسية – الأوكرانية ، والتحديات الجيوسياسية التي تواجهها حاليًا. كما بلغ عدد شهور الواردات السلعية التي تغطيها صافي الاحتياطيات الدولية نحو 6.9 شهر في نهاية أكتوبر 2024.

• تلقت مصر تحويلات مالية بقيمة 21.9 مليار دولار خلال العام المالي 2024/2023 مُقارنة بنحو 21.8 مليار دولار خلال العام المالي 2017/2016.

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

رسوم المرور في قناة السويس

المصدر: البنك المركزي المصري

تطور صافي الاحتياطات الدولية في مصر (بالمليار دولار)

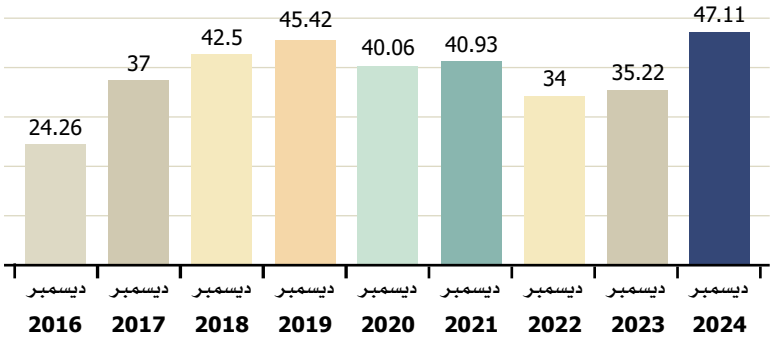

المصدر: البنك المركزي المصري

الاحتياطات الدولية في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (بالمليار دولار)

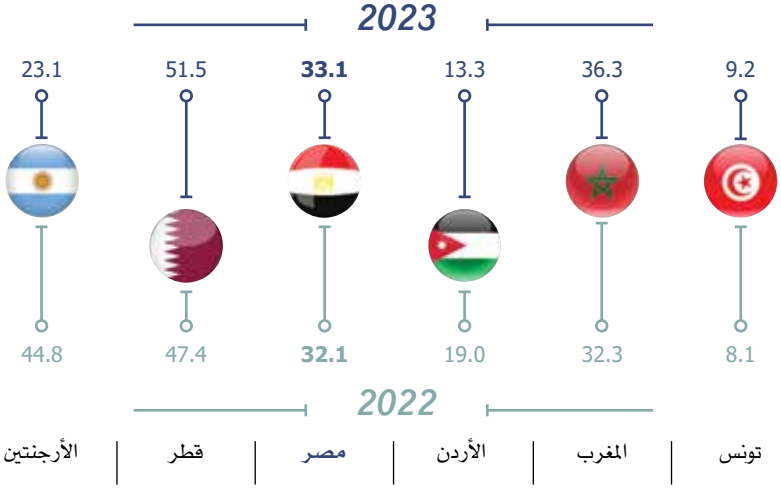

المصدر: البنك الدولي

الاستثمار الأجنبي المباشر

- تقوم مصر بجهود ملموسة لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار من خلال تنفيذ الإصلاحات التشريعية والإجرائية ، والترويج للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات اقتصادية متنوعة من بينها: الصناعة ، والتشييد والبناء ، والزراعة ، والاتصالات وتكنولوجيا ، والخدمات المالية ، والتعليم ، والصحة ، وذلك في إطار العمل على تنفيذ استراتيجية الهيئة العامة للاستثمار للترويج للاستثمار المستهدف.
- بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو 46.1 مليار دولار خلال العام المالي 2024/2023 ، وذلك مقارنة بنحو 10 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022 ، وترجع زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي 2024/2023 بصورة أساسية إلى التدفقات الواردة خلال النصف الثاني من هذا العام المالي في إطار تنفيذ صفقة رأس الحكمة.

» صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر (بالمليار دولار)

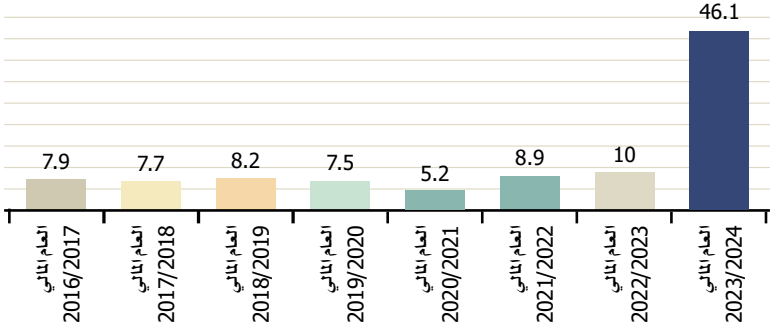

المصدر: البنك المركزي المصري

» تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (بالمليار دولار)

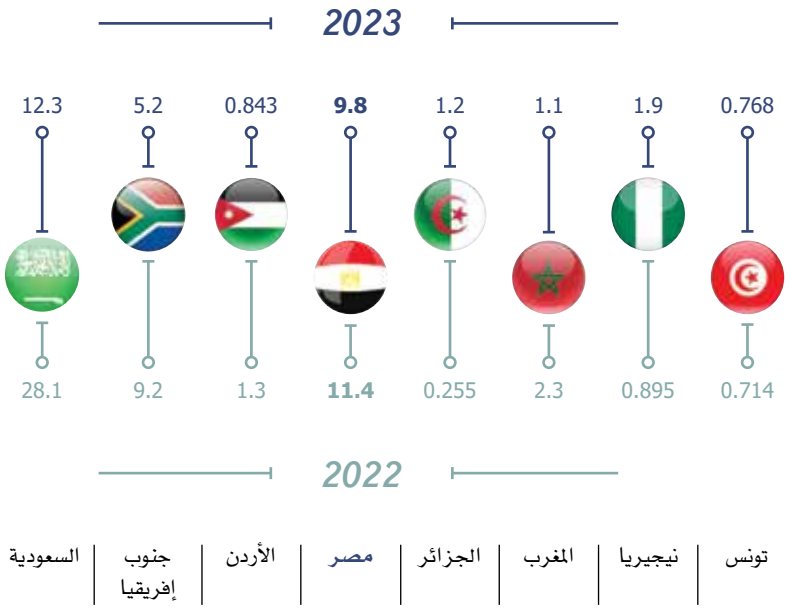

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) – تقرير الاستثمار العالمي لعام 2024

- وعلى الرغم من التداعيات السلبية للأزمات العالمية المتتالية فقد حققت مصر المركز الأول وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2024 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) بين أكبر الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في قارة إفريقيا ، وذلك للعام الثاني على التوالي.

• وأشار التقرير الصادر عن الأنكتاد إلى بروز مصر كوجهة استثمارية في القارة الإفريقية بالنسبة للعديد من الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات السيارات ، والالكترونيات ، والأدوية. وأبرز التقرير جهود مصر لتحسين بيئة الاستثمار من خلال الإصلاحات التشريعية والمؤسسية ، وتطوير السياسات المالية والنقدية ، وتعزيز دور القطاع الخاص مما ساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد المصري وجاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

• كما رصد تقرير الأنكتاد ترتيب مصر عالميًا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مُنذ ام 2014 حيث جاءت في المركز 32 عام 2023 والمركز 34 عام 2022 ، والمركز 50 عام 2021 ، والمركز 35 عام 2020 ، والمركز 38 عام 2019 ، والمركز 35 عام 2018 ، والمركز 38 عام 2017 ، والمركز 41 عام 2016 ، والمركز 37 عام 2015 ، والمركز 45 عام 2014 .

المحور الثاني:

السـكان

تُعد مصر الدولة الأكثر سكانًا في العالم العربي وثالث دولة في القارة الإفريقية بعد نيجيريا وإثيوبيا، وتستفيد الشركات العاملة في مصر من ميزة ارتفاع نسبة الشريحة العمرية في سن قوة العمل مُقارنة بالشرائح الأخرى في توافر الأيدي العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، كما ساهمت هذه الميزة في دعم جاذبية السوق بالنسبة للشركات كثيفة العمالة على المدى الطويل.
كما يُعد النمو السكاني المُطرد في مصر الدافع الرئيسي وراء عملية التنمية والنمو الاقتصادي حيث يمثل قاعدة استهلاكية كبيرة ومتزايدة ويوفر الحماية للنشاط الاقتصادي وقت الأزمات.

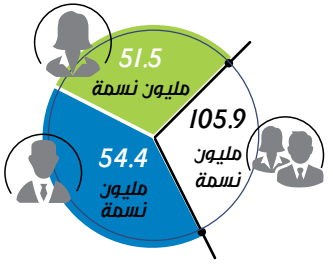

- بلغ إجمالي عدد السكان في مصر نحو 105.9 مليون نسمة في عام 2024 ، بلغ عدد الذكور نحو 54.4 مليون ، وعدد الإناث نحو 51.5. بلغت نسبة سكان الحضر نحو 42.9% من إجمالي السكان بينما بلغت نسبة سكان الريف نحو 57.1% من الإجمالي.
- وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان فقد جاءت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى حيث بلغ عدد السكان بها نحو 10 مليون نسمة ، تليها محافظة الجيزة بعدد 9.5 مليون نسمة ، ثم محافظة الشرقية بعدد 7.9 مليون نسمة ، والدقهلية بعدد 7 مليون نسمة ، والبحيرة بعدد 6.9 مليون نسمة.
- تُمثل الفئات العمرية (15 - 39 سنة) ، و(40 - 64 سنة) الشرائح الأكبر من إجمالي عدد السكان في مصر بنسب 39.8% ، و22.7% على التوالي ، الأمر الذي يعكس ارتفاع نسبة الشباب القادرين على العمل ، ويمنح مصر ميزة تنافسية في مجال القدرة على توفير الموارد البشرية والأيدي العاملة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- تُشير توقعات تقرير "النمو السكاني" الصادر عن الأمم المتحدة لعام 2019 إلى ارتفاع عدد السكان إلى نحو 120.8 مليون نسمة ، ونحو 159.9 مليون نسمة ، ونحو 200.2 مليون نسمة خلال أعوام 2030 ، و2050 ، و2075 على التوالي. كما توقع التقرير ارتفاع متوسط أعمار السكان خلال أعوام 2030 ، و2050 ، و2075 إلى نحو 25.6 سنة و29.7 سنة ، و34.8 سنة على التوالي مما يعكس اهتمام الدولة ببرامج الرعاية الصحية للسكان.
- كما يُشير التقرير السابق إلى أن مُعدل الزيادة السكانية قد بلغ نحو 2% ما بين عامي (2015 - 2020) ، ومن المتوقع تراجع هذا المُعدل إلى نحو 1.6% ما بين عامي (2025 - 2030) ، ونحو 1.2% ما بين عامي (2045 - 2050).

توقعات النمو السكاني ومتوسط الأعمار في مصر (مليون نسمة)

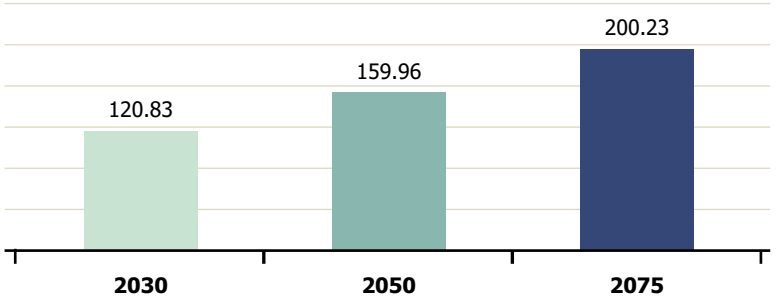

المصدر: تقرير النمو السكاني

توزيع الشرائح العمرية للسكان

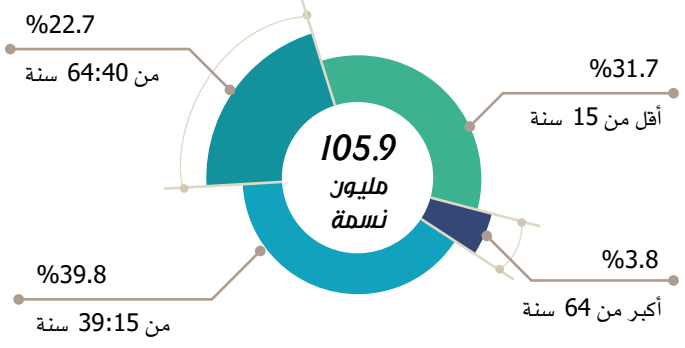

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - يناير 2024

- وفي إطار سعي الدولة المصرية لتحقيق التوازن بين مُعدلات النمو الاقتصادي والسكاني تقوم الدولة حاليًا بتنفيذ "المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية" ويتمثل الهدف الأساسي منه تحقيق التوازن بين مُعدلات النمو السكاني والاقتصادي إلى جانب الارتقاء بخصائص السكان ، وعدم الاكتفاء فقط بتحقيق الضبط السكاني مع مُعالجة الموضوعات الاجتماعية الأساسية الخاصة بالأسرة المصرية. كما يتضمن المشروع العديد من المحاور منها الاقتصادي ، والخدمي. والثقافي ، والتشريعي ، والإعلامي ، والتوعوي إلى جانب ما يتعلق بملف التحول الرقمي ، ويضم النطاق الجغرافي للمشروع جميع أنحاء الجمهورية على أن يتم تنفيذه على مدار الأعوام الثلاث القادمة.
- يُعد التميز في مجال القوة البشرية وارتفاع عدد السكان والذي تجاوز 100 مليون نسمة ، وتضاعف دخل الفرد من أهم العوامل التي ساهمت في بروز مصر باعتبارها سوق استهلاكية ذات أهمية كبيرة حيث يزداد القطاع الاستهلاكي بها بصورة سنوية لتظل مصر في صدارة الدول المُستهلكة بمنطقة الشرق الأوسط ، كما شهدت مصر ارتفاعًا ملحوظًا في مبيعات سوق التجزئة وسعي كبرى الشركات العالمية للاستثمار والعمل في مصر.

"بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2024/2023 نحو 131 ألف جنيه"

"بلغت نسبة الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2024/2023 نحو 87.6%"

» ترتيب مصر في مؤشر الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023، مقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (%)

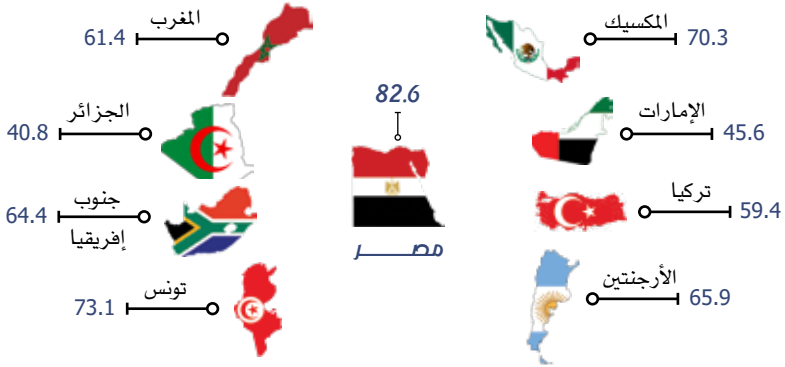

المصدر: البنك الدولي

» ترتيب مصر في الناتج المحلي الإجمالي مقوم بالقوة الشرائية (PPP) مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة لعام (2023) (مليار دولار)

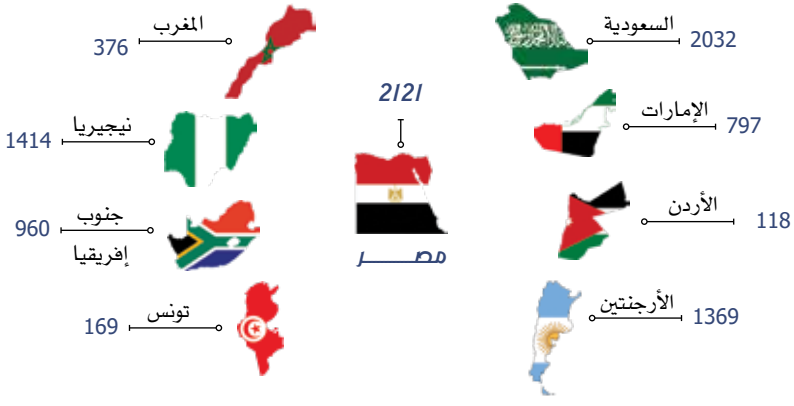

المصدر: البنك الدولي

BOOK
YOUR
HOTEL
ROOM
DOWNLOAD
CITYSTARS
APPLICATION
THE GARDEN CAFE

مول تجاري

المحور الثالث:

التعليم، والمهارات الفنية

تمتلك مصر نظاماً تعليمياً يتفوق على جميع الأنظمة الأخرى في دول شمال إفريقيا من حيث القدرة على الالتحاق بكافة مراحل التعليم بدعم وتمويل من الدولة، وتجري الحكومة المصرية إصلاحات لتحسين نظام التعليم في مصر خاصة في المناطق الريفية من خلال تعزيز اللامركزية، ورفع قدرات المؤسسات المحلية، وتنفيذ برامج تنمية مهارات الكوادر العاملة في التعليم العام والتعليم الفني.

- تُعد مبادرة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي للاستثمار في رأس المال البشري بمثابة نقلة نوعية في مصر بما تتضمنه من ربط تنمية مهارات الشباب وتدريبهم على احتياجات سوق العمل بالتنسيق مع القطاع الخاص ، وتطوير التعليم ، والرعاية الصحية ، وشبكات الحماية المجتمعية.

- وقد بلغ إجمالي عدد المقيدين في المرحلة الإبتدائية في العام الدراسي 2024/2023 نحو 13.6 مليون طالب في حين بلغ إجمالي عدد المقيدين في المرحلتين الإعدادية والثانوية نحو 6 و2.3 مليون طالب على التوالي ، بينما بلغ إجمالي عدد المقيدين بالجامعات الحكومية والأزهر خلال العام الدراسي 2024/2023 نحو 2.7 مليون طالب في حين بلغ إجمالي عدد المقيدين بالجامعات الخاصة نحو 371.5 ألف طالب.

- وبالنسبة لخريجي الجامعات فقد بلغ إجمالي عدد الخريجين من الجامعات الحكومية في عام 2023 نحو 522.5 ألف خريج في حين بلغ إجمالي عدد الخريجين من الجامعات الخاصة نحو 42.5 ألف خريج.

"دخلت الجامعات المصرية لأول مرة نسخة تصنيف التايمز للتخصصات البينية ، حيث تم ادراج 27 جامعة مصرية بالتصنيف ، وجاءت 4 جامعات منها ضمن أفضل 100 جامعة بالتصنيف على مستوى العالم و7 جامعات ضمن أفضل 200 جامعة عالميا."

"تم ادراج 35 جامعة داخل النسخة العامة لتصنيف التايمز HE العالمي باخر نسخة للعام 2024 ، وذلك بزيادة 7 جامعات مقارنة بظهور 28 جامعة في نسخة عام 2023 ، وتم ادراج 7 جامعات مصرية ضمن أفضل 1000 جامعة عالميا ، وظهرت 4 جامعات مصرية لأول مرة بالتصنيف لهذا العام."

إجمالي عدد المقيدين بالمراحل التعليمية في عام 2023/2022 (بالمليون)

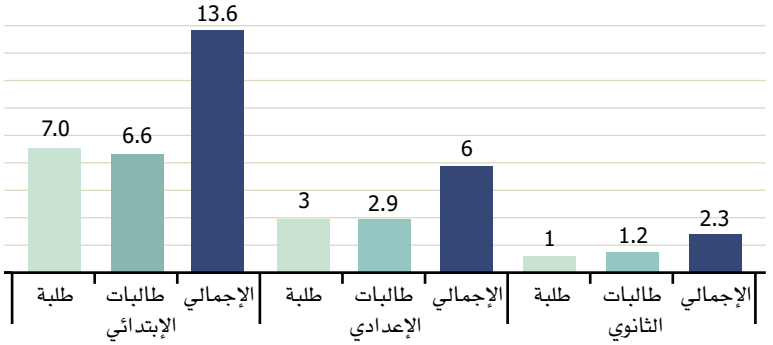

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

أعداد المقيدين في الجامعات في عام 2024/2023

أعداد الخريجين من الجامعات في عام 2023

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

• وقد بدأت الحكومة مُنذ عام 2018 في تبني استراتيجية واضحة لإصلاح وتطوير التعليم الفني تقوم على 5 محاور رئيسية ، **وهي:**

كما بلغ إجمالي عدد الخريجين في عام 2024/2023 من المعاهد الفنية فوق المتوسطة نحو 82.8 ألف خريج.

» إجمالي عدد الخريجين من المعاهد الفنية فوق المتوسطة عام 2023/2022 (بالألف)

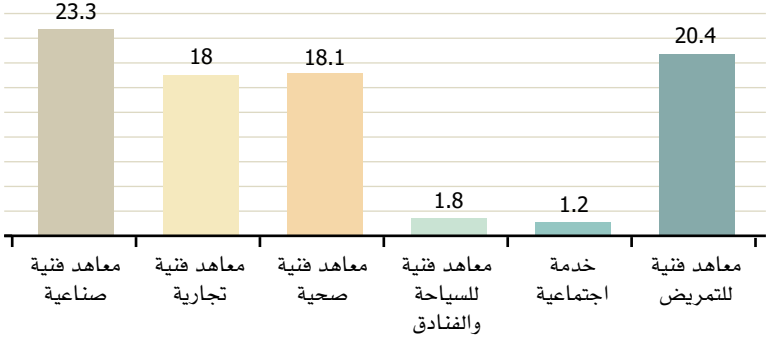

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

"شهد عام 2023 التوسع في المدارس التكنولوجية التطبيقية التابعة لقطاع التعليم الفني ، حيث بلغ اجمالي المدارس التكنولوجيا التطبيقية نحو 52 مدرسة ، في حين بلغ عدد الجامعات التكنولوجية نحو 10 جامعات."

"تستهدف خطة التعليم الفني حتى عام 2030 رفع نسبة الملتحقين إلى 20% ، ورفع نسبة الخريجين الذين يعملون في تخصصاتهم إلى 80%."

"تقدمت مصر في مؤشر "التعليم الفني والتقني" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحتل المركز 46 عالميًا عام 2023 مُقارنة بالمركز 81 عام 2022."

جامعة الجلالة

المحور الرابع:

تنافسية القوى العاملة

يُعد ارتفاع عدد السكان في مصر وارتفاع نسبة الشريحة العمرية في سن قوة العمل بمثابة عوامل تؤثر بصورة إيجابية على حجم القوى العاملة، كما يتميز سوق العمل بالمرونة والكفاءة بما يضمن تخصيص العمالة في القطاعات الأكثر فعالية داخل الاقتصاد، وتتمثل تنافسية مصر في مجال الموارد البشرية في قدرتها على توفير عمالة ماهرة ومدُربة في شتى المجالات، هذا بالإضافة إلى تنافسية الأجور والتي تعُد أقل من مثيلاتها على مستوى العالم.

- تُعد القوى العاملة في مصر والتي تقدر بنحو 33.1 مليون فرد في الربع الرابع من عام 2024 من أمهر العمالة في منطقة الشرق الأوسط على مدى عدة عقود ، وتعتبر مصر بمثابة المصدر الإقليمي الرئيسي للعمال المهرة في عدة قطاعات مثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، والخدمات المالية ، والسياحة.
- نجحت الجهود والإجراءات التي اتخذتها الدولة والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها في توفير المزيد من فرص العمل وزيادة مُعدلات التشغيل على الرغم من الآثار السلبية لأزمة انتشار فيروس كورونا ، وأزمة الحرب الروسية – الأوكرانية.
- تتخذ الدولة العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحقيق كفاءة سوق العمل وإعداد كوادر بشرية ماهرة ومدربة قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في جميع القطاعات والمجالات الاقتصادية مما يشجع الشركات الكبرى على إقامة مشروعاتهم في مصر والاستفادة من هذه الكوادر الفنية المُدربة.

» قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين في مصر

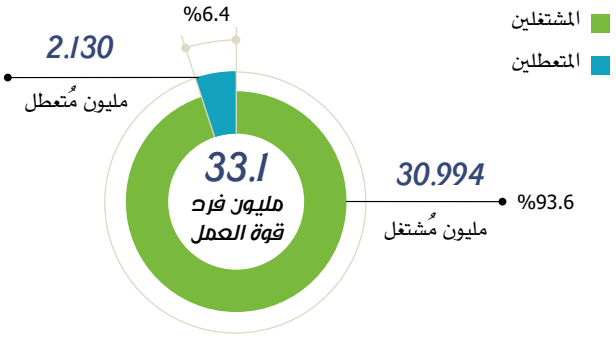

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الربع الرابع 2024

التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً لأهم الأنشطة الاقتصادية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الربع الرابع 2024

• ويُنظم قانون العمل المصري حقوق العاملين ، وتحديد ساعات العمل ، والراحات ، والأجازات من أجل توفير بيئة آمنة على العامل وحفظ حقوقه حيث ينص القانون إنه في شأن تنظيم وتشغيل العمال في المنشآت الصناعية لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعليًا أكثر من 8 ساعات في اليوم أو 48 ساعة في الأسبوع ، ولا تدخل فيها الفترات المُخصصة لتناول الطعام والراحة.

• كما يُنظم القانون الراحات الأسبوعية ، والتي تنص على إنّه يجب تنظيم العمل بالمنشأة بحيث يحصل كل عامل على راحة أسبوعية لا تقل عن 24 ساعة كاملة بعد 6 أيام عمل متصلة على الأكثر ، وفي جميع الأحوال تكون الراحة الأسبوعية مدفوعة الأجر.

• ويُعد متوسط ساعات العمل الأسبوعية في مصر تنافسية مُقارنة بالعديد من الدول الناشئة الأخرى.

» متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية موزعة قطاعيًا (ساعة)

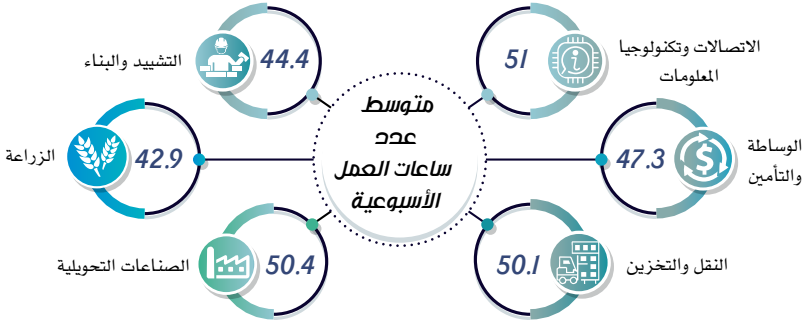

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الربع الثالث 2024

» مُقارنة متوسط ساعات العمل الأسبوعية في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الناشئة والإقليمية (ساعة)

المصدر: منظمة العمل الدولية – يناير 2024

- تم رفع الحد الأدنى للأجور للعاملين بالقطاع الخاص إلى 7000 جنيه اعتبارًا من مارس 2025 ، وذلك في إطار حرص الدولة على الحفاظ على مكتسبات العاملين وتوفير حياة كريمة لهم وتحقيق اعلي إنتاجية لخدمة عملية التنمية.
- تتميز مصر بتنافسية الأجور مُقارنة بالعديد من الدول بالعالم ، حيث بلغ متوسط الأجر النقدي الأسبوعي في القطاع العام نحو 3100 جنيه ، ونحو 1169 جنيه في القطاع الخاص خلال عام 2023.

- طبقًا لمؤشرات منظمة العمل الدولية يُعد متوسط الأجر النقدي الشهري في مصر والذي يبلغ نحو 127 دولار/شهر خلال عام 2023 منخفضًا مُقارنة بدول ناشئة أخرى مثل المكسيك ، وتركيا ، والأردن ، والهند.
- كما تعمل الدولة على توفير الظروف المواتية لتحقيق أقصى استفادة من المزايا التنافسية التي تتمتع بها الدولة في مجال القوة البشرية ، وذلك من خلال العمل على تحقيق الاستقرار للقوى العاملة ، وتوفير المزايا المختلفة من تأمينات اجتماعية وطبية مما يُحفز على المزيد من العمل والإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية.

متوسط الأجر النقدي الأسبوعي في القطاعين العام والخاص (جنيه/أسبوع)

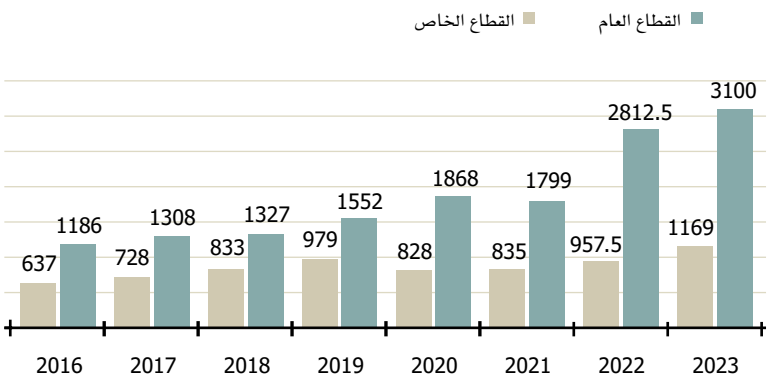

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

متوسط الأجر النقدي في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الناشئة (دولار/ شهر)

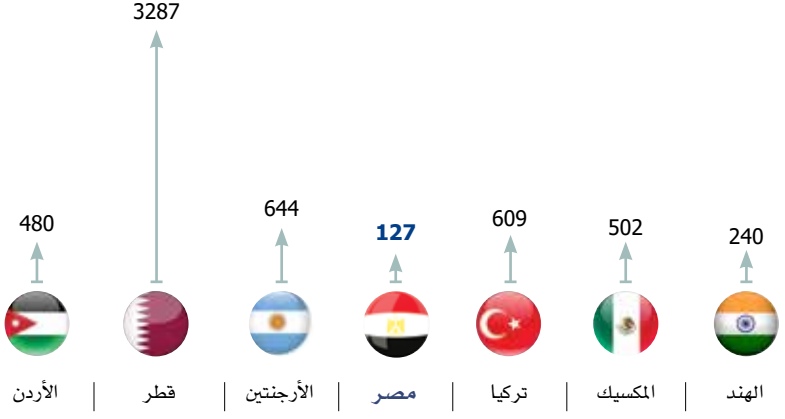

المصدر: منظمة العمل الدولية – 2023

المحور الخامس:

مُعدلات الضرائب على الدخل، والشركات

شهد النظام الضريبي في مصر تطوراً ملحوظًا في السنوات القليلة الماضية بهدف مواكبة التطورات العالمية في مجال الإجراءات الضريبية، ورفع كفاءة الإدارة الضريبية، وذلك عن طريق تبسيط الإجراءات على الممولين، وإتاحة أحدث تكنولوجيا رقمية متطورة في مجال الأعمال الضريبية.

- تخضع الشركات العاملة في مصر لضريبة على الأرباح التي تحققها بنسبة 22.5%، وهي تُعد نسبة مُنخفضة مُقارنة بدول ناشئة أخرى مثل الهند ، والمكسيك ، والمغرب ، وجنوب إفريقيا ، وتونس.
- يخضع الأفراد العاملين في مصر لضريبة على الدخل تتراوح ما بين 27.5:0% ، وهي تُعد مُعدلات مُنخفضة مُقارنة بمجموعة من الدول الناشئة الأخرى مثل الهند ، والمكسيك ، والمغرب ، وجنوب إفريقيا ، وتونس ، وتركيا.

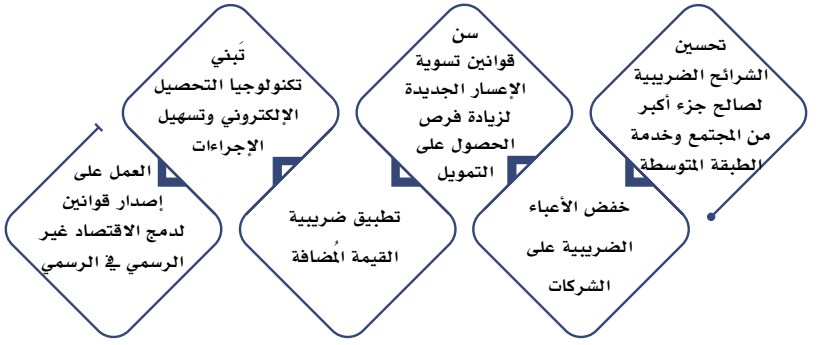

- وتطبق في مصر ضريبة القيمة المُضافة بنسبة 14% ، وهي تُعد نسبة مُنخفضة مُقارنة بمجموعة من الدول الناشئة الأخرى مثل الهند ، والمكسيك ، والمغرب ، وجنوب إفريقيا ، وتونس ، وتركيا.
- كما تحرص مصر على تطبيق الالتزامات الضريبية الدولية من خلال الاتفاقيات المُبرمة مع الدول المختلفة حيث توصلت 130 دولة منها مصر إلى اتفاق تاريخي يتعلق بمجال الضرائب الدولية حول كيفية توزيع الضرائب المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات وبصفة خاصة الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الرقمي عبر المنصات الرقمية دون وجود كيان قانوني لها في كثير من الأسواق العاملة بها ، واتفقت هذه الدول أيضًا على وضع قواعد ضريبية جديدة تَحول دون تجنب الشركات متعددة الجنسيات دفع حصتها العادلة من الضرائب في مختلف دول العالم التي تعمل بها من خلال تطبيق حد أدني لسعر الضريبة لا يقل عن 15%.

» مُقارنة مُعدلات الضرائب على الدخل والشركات لعام 2024

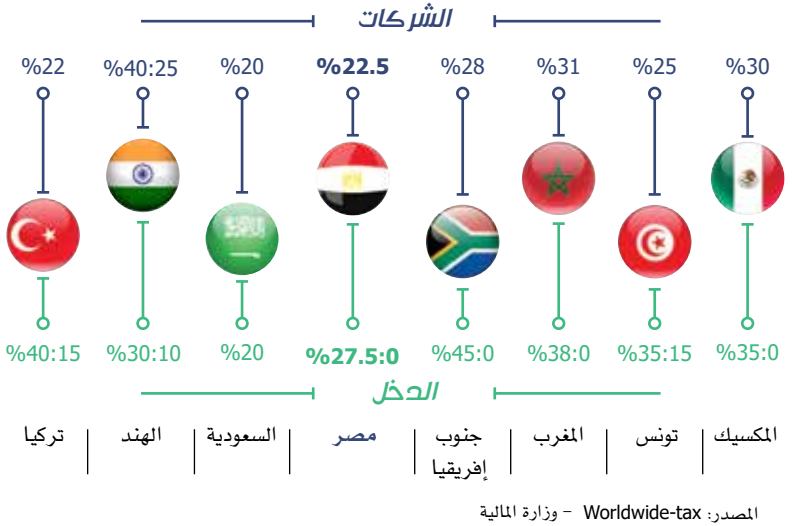

المصدر: Worldwide-tax – وزارة المالية

» مُقارنة مُعدل ضريبة القيمة المُضافة في مصر مع مجموعة من الدول الإقليمية والناشئة لعام 2024

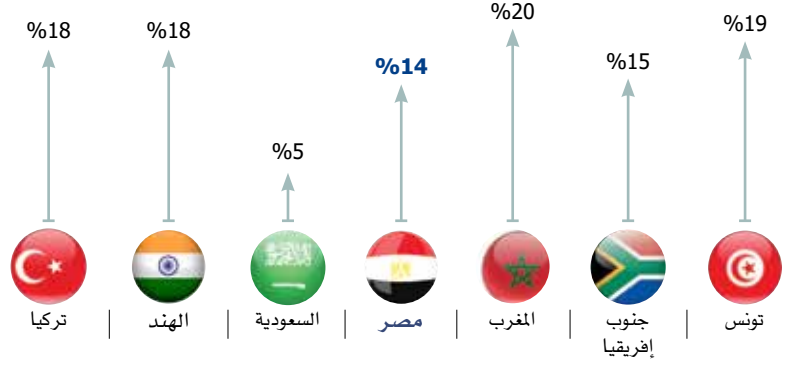

المصدر: Worldwide-tax

- وافق مجلس النواب في يناير 2025 على نظام ضريبي متكامل للشركات الصغيرة وأنشطة ريادة الأعمال والمهنيين يشمل حوافز وإعفاءات وتيسيرات لكافة أنواع الضرائب (الدخل ، والقيمة المضافة ، والدمغة ورسم التنمية) ، حيث يستفاد منه كل الممولين المسجلين الحاليين والجدد في أي أنشطة لا تتجاوز إيراداتها 20 مليون جنيه سنويًا ، **ويهدف هذا النظام الضريبي المبسط إلى تحقيق ما يلي:**

- تخفيف الأعباء الضريبية عن صغار الممولين بمن فيهم الشركات الناشئة ، والمهنيين ، وأصحاب مشروعات ريادة الأعمال.
- الإعفاء من ضريبة الدمغة ، ورسم التنمية ، ورسوم الشهر والتوثيق ، وضريبة الأرباح الرأسمالية ، وتوزيعات الأرباح.
- ضريبة نسبية مُبسطة على الإيرادات السنوية حسب حجم الأعمال دون الحاجة لحساب صافي الأرباح.
- تبسيط وتسهيل الإجراءات لتخفيف الالتزامات الضريبية عن صغار الممولين.
- إقرار مبسط لضريبة الدخل سنويًا وآخر لضريبة المرتبات والأجور.
- إقرارات ربع سنوية وليست شهرية للقيمة المضافة لمن حجم إيراداته لا يتجاوز 20 مليون جنيه سنويًا ، ونظم مبسطة للسجلات والدفاتر والمستندات.
- أول فحص ضريبي بعد خمس سنوات.
- الإعفاء من نظام الخصم تحت حساب الضريبة أو الدفعات المقدمة.
- السماح بتقديم أو تعديل الإقرارات والنماذج الضريبية عن الفترات من عام 2020 حتى عام 2024 دون احتساب مقابل تأخير أو التعرض لأي عقوبات.
- آليات ميسرة لتسوية المنازعات الضريبية وتوفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.
- السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن الفحص التقديري خلال الفترات الضريبية المنتهية قبل عام 2020 مقابل أداء نسبة من الضريبة.
- السماح بتقسيط الضريبة الناتجة عن تسوية النزاع على أقساط ربع سنوية لمدة عام دون احتساب مقابل تأخير.
- السماح للممولين بتسوية المنازعات الناتجة عن فحص الدفاتر والحسابات للأعوام حتى عام 2020 مع التجاوز عن 100% من مقابل التأخير والضريبة والمبالغ الإضافية.
- السماح للأفراد بتسوية المنازعات الناتجة عن التصرفات العقارية وأرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة مع التجاوز عن 100% من مقابل التأخير.
- التجاوز عن 100% من مقابل التأخير لمن يطلب المحاسبة عن التصرفات العقارية أو أرباح الأسهم غير المقيدة بالبورصة.
- عدم المحاسبة عن التصرفات العقارية والأسهم غير المقيدة بعد مضي 5 سنوات على التصرف فيها مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية لن يتجاوز أصل الضريبة.
- آليات مستحدثة ومبسطة للتصالح في المخالفات الضريبية التي لا تتعلق بمستحقات ضريبية.
- جواز التصالح في مخالفات عدم تطبيق نظام الخصم تحت حساب الضريبة مقابل سداد نصف الغرامة المقررة.

مصنع للحديد والصلب

المحور السادس:

البنية التحتية، وأسعار المرافق الأساسية

تبنت الدولة المصرية رؤية 2030 بهدف جعل مصر في مصَاف الدول المتقدمة على مستوى العالم من خلال تنفيذ مجموعة من المشروعات القومية الكبرى مثل مشروعات النقل والطرق الرئيسية، ومشروعات المدن الجديدة، والاستصلاح الزراعي، ومحطات الطاقة الكهربائية العملاقة، ومحطات تحلية مياه البحر، ومعالجة مياه الصرف الصحي والزراعي.

الكهرباء والطاقة

- تُولي القيادة السياسية في مصر أهمية كبيرة لملف تنويع مصادر الطاقة الكهربائية بما يُلبي كافة الاحتياجات التنموية والخدمية ، ويحقق أهداف التنمية المستدامة ، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والسياسات الإصلاحية بقطاع الطاقة في إطار استراتيجية جديدة تضمن تأمين الإمدادات والاستدامة ، وبهذا أصبحت قدرات التوليد الكهربائية المتاحة كافية للوفاء بمتطلبات المستثمرين في سائر أنحاء الجمهورية من الطاقة الكهربائية.
- استطاعت مصر توفير الكهرباء لنحو 100% من السكان وفقًا لتقرير الوكالة الدولية للطاقة ، كما تهدف الدولة المصرية إلى تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية (حرارية – مائية – رياح – شمسية – كتلة حيوية – نووية) لتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية الحرارية.
- من المستهدف الوصول بالطاقة المتجددة إلى 42% من إجمالي الطاقة الكهربائية المُولدة بحلول عام 2035 ، وذلك من خلال التوسع في مشروعات توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمناطق البحر الأحمر بجبل الزيت ، وخليج السويس ، وشرق وغرب النيل ، وتنفيذ مشروعات مشتركة مع المنظمات المحلية والدولية.
- التركيز على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإنتاج الهيدروجين الأخضر بما يُمكن من تحويل مصر إلى مركز إقليمي للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2026 ومركز عالمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030.

» أسعار الكهرباء في مصر (قرش/ك.وات.ساعة) *

استخدام منزلي (الاستهلاك) ك.وات.ساعة/شهر	50:0	100:51	200:0	350:201	650:351	من صفر لأقل من 1000	من صفر لأكثر من 1000
السعر (قرش/ك.وات.س)	68	78	95	155	195	210	223

استخدام تجاري (الاستهلاك) ك.وات.ساعة/شهر	100:0	250:0	600:0	1000:601	من صفر لأكثر من 1000
السعر (قرش/ك.وات.س)	85	168	220	227	233

الاستخدامات الصناعية	الجهد العالي	الجهد المتوسط	الجهد المنخفض
السعر (قرش/ك.وات.س)	174	194	234

* تعريفة بيع الكهرباء للعام المالي 2025/2024 بدءًا من استهلاك شهر أغسطس 2024

جهد توصيل المشترك بالنقل	الجهد الفائق	الجهد العالي	الجهد المتوسط
المتوسط ** (قرش/ك.وات.س)	7.25	16.66	19.09

** مقابل استخدام شبكة نقل الكهرباء اعتبار من 1 سبتمبر 2024

المصدر: جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك

- وعلى صعيد التعاون الدولي تشارك مصر بفاعلية في جميع مشروعات الربط الكهربائي الإقليمية حيث ترتبط مصر كهربائيًا مع دول الجوار شرقًا (مع الأردن) ، وغربًا (مع ليبيا) ، وجنوبًا (مع السودان) ، ويجري العمل حاليًا على دراسة رفع قدرات الربط الكهربائي مع دول المشرق والمغرب العربي ، كما تم الانتهاء من إعداد دراسة الجدوى المبدئية للربط الكهربائي بين مصر ، وقبرص ، واليونان حيث ستكون مصر جسرًا للطاقة بين قارتي إفريقيا وأوروبا.

» أسعار الكهرباء في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية الناشئة (مارس 2024)
(دولار/ك.و.س)

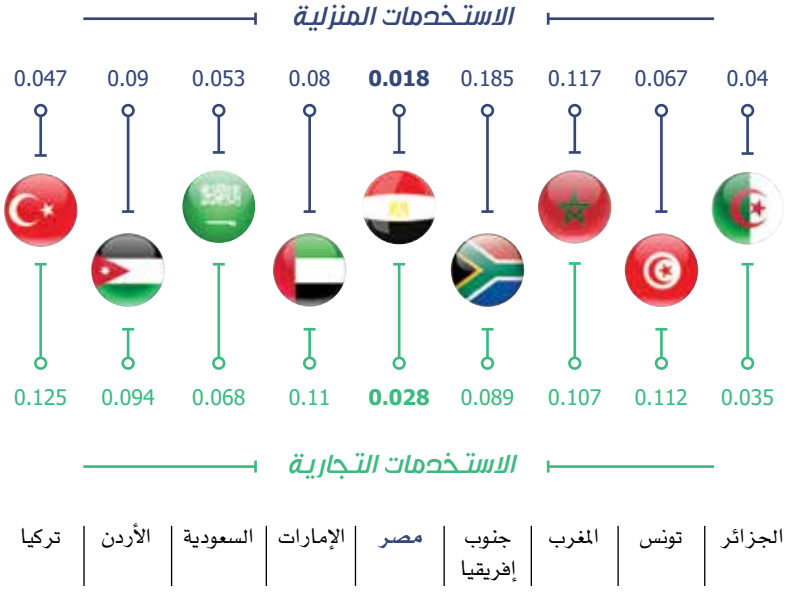

المصدر: GlobalPetrolPrices.com

البترول والغاز الطبيعي

بدأ قطاع البترول عام 2016 في تنفيذ برنامج طموح للتطوير والتحديث بهدف زيادة مساهمة القطاع في تحقيق التنمية الشاملة لمصر، وذلك من خلال العمل بشكل أكثر كفاءة على جذب المزيد من الاستثمارات وتطوير الكوادر البشرية، هذا وقد تم تحقيق العديد من الإنجازات، ومن أهمها:

» الانتهاء من تدشين وإطلاق بوابة مصر للاستكشاف والإنتاج Egypt Upstream Gateway للتسويق للمناطق البترولية عالميًا.

» تعزيز المناخ الاستثماري في نشاط البحث والاستكشاف للبترول والغاز مما ساهم في جذب شركات عالمية عملاقة تدخل مصر لأول مرة في مجال البحث والاستكشاف والإنتاج مثل شركتي أكسون موبيل ، وشيفرون الأمريكيتين ، مع استمرار الشركات

العالمية العاملة في مصر مثل شركات إيني ، وبي بي ، وأباتشي وغيرها في ضخ استثماراتها تأكيدًا على ثقتها المستمرة في قطاع البترول المصري.

74 مليون طن مكافئ الإجمالي (عام 2023)

28 مليون طن زيت خام

45 مليون طن غاز طبيعي

1 مليون طن بوتجاز

» بلغ إجمالي الإنتاج من الثروة البترولية خلال عام 2023 نحو 74 مليون طن بواقع نحو 28 مليون طن زيت خام ومتكثفات ، ونحو 45 مليون طن غاز طبيعي.

» أسعار البنزين والسولار في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الإقليمية والناشئة (دولار/لتر) (ديسمبر 2024)

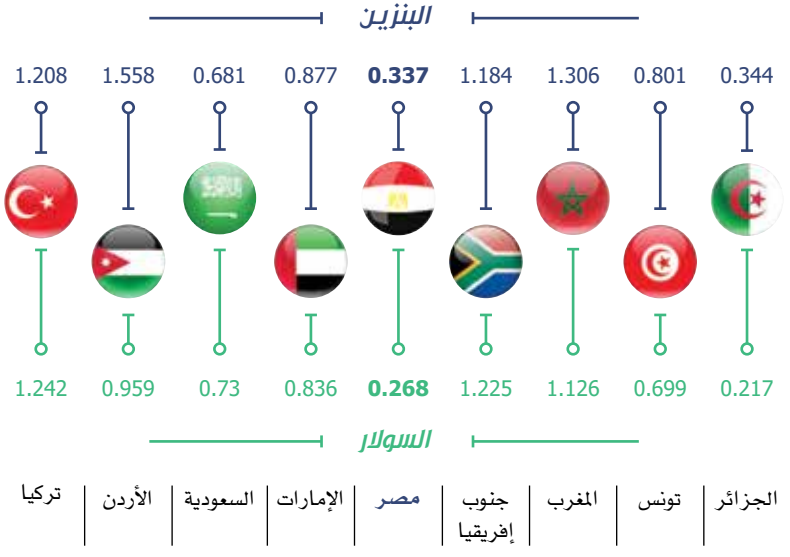

المصدر: GlobalPetrolPrices.com

المياه

• تُقدر موارد مصر المائية بحوالي 60 مليار م3 سنويًا من المياه يأتي معظمها من مياه نهر النيل بالإضافة لكميات محدودة للغاية من مياه الأمطار ، والمياه الجوفية العميقة بالصحراء.

60 مليار م3/السنة إجمالي (عام 2022)

55.5 مليار م3/السنة نهر النيل

1.3 مليار م3/السنة أمطار

2 مليار م3/السنة مياه جوفيه

• وقد تم إعداد استراتيجية للموارد المائية حتى عام 2050 ، كما تم وضع خطة قومية للموارد المائية حتى عام 2037 تعتمد على أربعة محاور تتضمن ترشيد استخدام المياه ، وتحسين نوعيتها ، وتوفير مصادر مائية إضافية ، وتهيئة المناخ للإدارة المُثلى للمياه.

• في إطار الاستفادة من الطاقات المتجددة في مجال تحلية المياه فقد تم إعداد خطة استراتيجية لتحلية المياه (2020-2050) ، وقد تضمنت هذه الخطة تنفيذ 20 مشروعًا لتحلية مياه البحر بطاقة إنتاجية بلغت نحو 3.5 مليون م3/يوم في نطاق عدد 11 محافظة.

» أسعار المياه في مصر (جنيه/م3) عام 2024

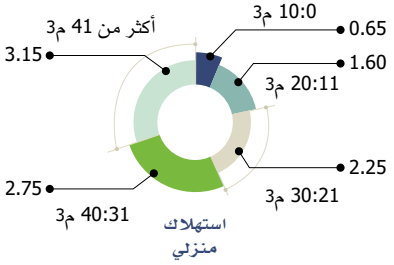

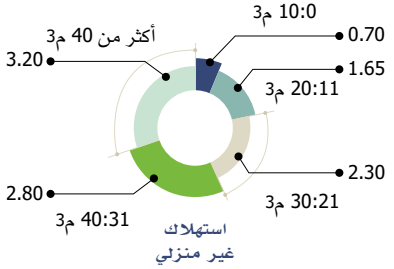

المصدر: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

المحور السابع:

وسائل النقل والمواصلات

يُعتبر قطاع النقل والمواصلات أحد أهم القطاعات الخدمية والحيوية الهامة في مصر، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً ومباشراً بكافة القطاعات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية، وتُعد شبكات النقل بمثابة العصب الرئيسي الذي تقوم على أساسه برامج التنمية، وتولي خطة التنمية المستدامة في مصر اهتماماً كبيراً بقطاع النقل حيث تتأثر القطاعات الاقتصادية ومُعدلات النمو بدرجة كبيرة بمدى كفاءة شبكات ووسائل النقل.

- تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) توفير نظام نقل يحقق أهداف تلك التنمية ويرتبط ارتباطًا جوهريًا مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية المستقبلية ، وتقوم الدولة بتنفيذ إستراتيجية متكاملة لتطوير منظومة النقل تشمل كافة القطاعات (الطرق والكباري – السكك الحديدية – مترو الأنفاق – النقل البحري – النقل النهري – الموانئ الجافة واللوجستيات – النقل الجوي) تتفق هذه الاستراتيجية مع رؤية التنمية المستدامة بالدولة حتى عام 2030 مع وضع آليات محددة ودقيقة لمتابعة التنفيذ.

- تعتمد منظومة قطاع النقل في مصر في محاورها ليس فقط على تطوير وسائل النقل المختلفة أو الطرق والكباري والسكك الحديدية ، وإنما أيضًا على تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري من خلال تطوير مراكز وبرامج التدريب المتخصصة ، وكذلك التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال تطوير الموانئ البحرية ، وطرق الربط البري مع الدول الإفريقية والعربية المجاورة ، وإدخال نظم النقل الحديثة.

- يتم اتباع سياسات مرنة ومتطورة لتطوير قطاع النقل تشمل التوسع في وسائل النقل لربط مصر بمحيطها الإقليمي والدولي من خلال تطوير الموانئ البحرية وطرق الربط البري والسككي مع الدول العربية والإفريقية المجاورة ، وتوفير أعلى مُعدلات السلامة والأمان على شبكات ووسائل النقل والتوصل إلى حلول مستدامة وصديقة للبيئة.

- تحسين جودة الخدمات المقدمة وتطوير عناصر منظومة النقل بإدخال نظم النقل الحديثة لمسايرة التطور العالمي في مجالات النقل بالحاويات ، والنقل متعدد الوسائط ، وخدمات المراكز اللوجستية والموانئ الجافة ، والأخذ بأنظمة النقل

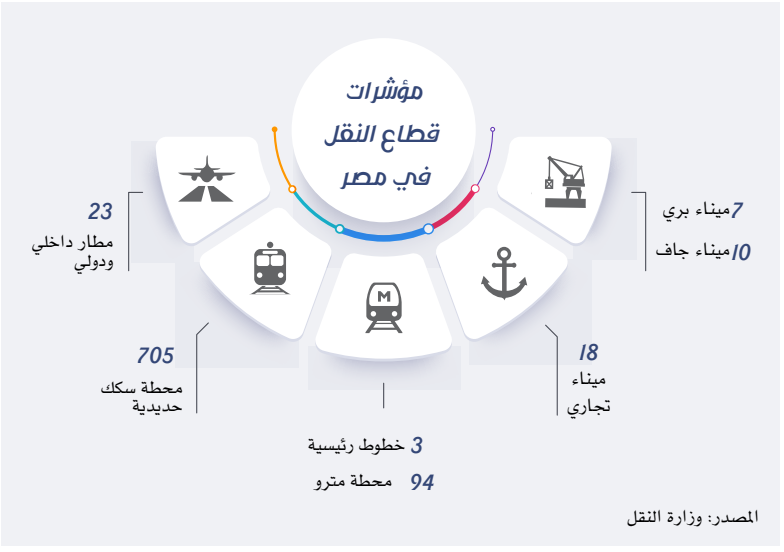

المصدر: وزارة النقل

"جاءت مصر في المركز 57 من بين 139 دولة عام 2023 في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية The Logistics performance Index مُقارنة بالمركز 67 من بين 160 دولة عام 2018 ، كما جاءت في المركز السابع على مستوى الدول العربية وفقًا لنفس المؤشر."

"احتلت مصر مركزًا متقدمًا في مؤشر أجيليتي للوجستيات في الأسواق الناشئة Agility Emerging Markets Logistics Index" ، حيث جاءت في المركز 20 كأفضل سوق من أسواق الخدمات اللوجستية الناشئة الواعدة من بين 50 دولة في عام 2024 ، مقارنة بالمركز 21 من بين 50 دولة في عام 2023 ، كما جاءت في المركز السابع عربيًا عام 2024."

الذكية في مجالات النقل المختلفة ، وكذلك تطوير الوضع المؤسسي والتشريعي لمسايرة التطورات الحديثة لإدارة منظومة النقل وتطوير خدماتها وفقًا لأهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

- تبنت الحكومة المصرية خطة متكاملة لتحويل مصر إلى مركز عالمي للوجستيات والتجارة بهدف الاستفادة من موقعها الجغرافي على البحرين الأحمر والمتوسط ، وكذلك دورها الرئيسي في الربط بين سلاسل التوريد العالمية.
- يستهدف برنامج الحكومة المصرية (2024-2027) إنشاء مجلس أعلى للوجستيات وجهاز لتنظيم الخدمات اللوجستية بهدف تدعيم القدرة التنافسية للصناعات المحلية من خلال تحسين الخدمات اللوجستية بما يساهم في تسهيل عمليات التصدير والاستيراد ، وزيادة جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

النقل البحري

- تتميز مصر بأهمية استراتيجية وتجارية لقطاع النقل البحري على مستوى العالم حيث نجحت في الوفاء بكافة التزاماتها المتعلقة بالسلامة البحرية ، وتعزيز الأمن البحري ، والحفاظ على الأرواح. وتمتلك مصر منظومة متكاملة منتشرة على طول السواحل المصرية للمساعدة في عمليات البحث والإنقاذ ويديرها مركز البحث والإنقاذ المصري الذي يُعتبر من أوائل المراكز التي أنشئت في الشرق الأوسط وإفريقيا.
- يتم العمل على تحويل مصر إلى مركز للتجارة العالمية واللوجستيات من خلال إنشاء محاور نقل ولوجيستيات تربط بين الموانئ البحرية والموانئ الجافة والمراكز اللوجيستية. وتعتمد خطة التطوير على تحقيق التكامل بين الموانئ المصرية ، وإنشاء وتطوير البنية التحتية والفوقية للموانئ البحرية وفق لاقتصاديات السوق والمعايير الدولية.
- العمل على تنمية ودعم الأسطول التجاري البحري المصري بما يُمكنه من نقل نسبة 25% من حجم تجارة مصر الخارجية ، هذا بالإضافة إلى دعم تنمية السياحة البحرية.
- يبلغ طول السواحل المصرية 3000 كم (1000 كم على البحر المتوسط ، و2000 كم على البحر الأحمر) ، وفي عام 2023 بلغ عدد الموانئ البحرية 55 ميناء (18 ميناء

تجاري – 37 ميناء تخصصي) ، وبلغ عدد السفن المترددة على الموانئ المصرية نحو 14409 سفينة ، وبلغ إجمالي تداول الحاويات المكافئة نحو 8.4 مليون حاوية مكافئة ، وإجمالي تداول البضائع نحو 181 مليون طن ، وإجمالي عدد الركاب نحو 781 ألف راكب.

- وفي إطار رؤية مصر 2030 يخطط قطاع النقل إلى الوصول إلى طاقة سنوية تبلغ (400 مليون طن بضائع – 40 مليون حاوية – 10 مليون حاوية ترانزيت – 4 مليون مسافر – 30 ألف سفينة عملاقة).

- كما تستهدف مصر في ضوء خطة تطوير الموانئ تحويلها إلى ما يُسمّى بـ "الموانئ الخضراء" ، التي تراعي البُعد البيئي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة ، وتطبيق تكنولوجيا تقلل من نسب التلوث ، ورفع التصنيف البيئي الدولي للموانئ البحرية المصرية ، وقد تم إنشاء أول ميناء أخضر في القارة "ميناء شرق بورسعيد" ممّا يضع مصر على خارطة العالم في مجال الموانئ الخضراء الصديقة للبيئة.

- تُعتبر قناة السويس من أهم الممرات البحرية في العالم الرابطة بين شقي العالم (شرقه وغربه) ، ولا يوجد ممر بحري يمكنه منافسة القناة في توفير الوقت واختصار المسافات بالنسبة للسفن التجارية خاصة تلك العاملة على أهم خطوط العالم الملاحية الرابطة بين آسيا من جهة ، وأوروبا ، وأمريكا من جهة أخرى.

SUEZ CANAL

» عدد السفن العابرة لقناة السويس، وحمولاتها الصافية

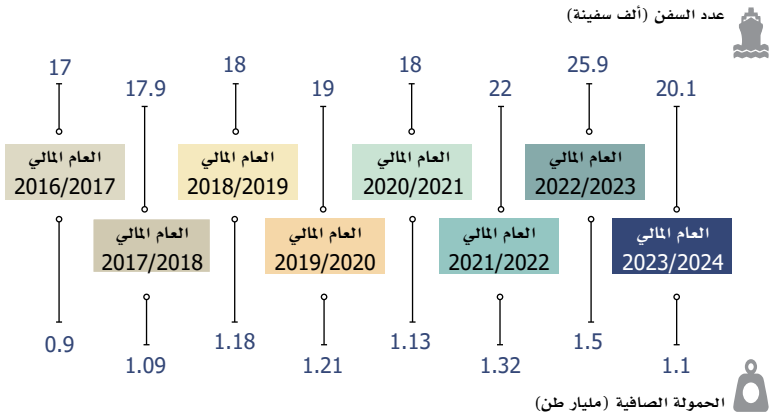

المصدر: هيئة قناة السويس

- وتُساهم قناة السويس بشكل كبير في الاقتصاد المصري فهي تلعب دورًا هامًا في زيادة الدخل القومي من خلال الرسوم التي يتم تحصيلها مُقابل عبور السفن من القناة حيث يعبر بها كل عام أكثر من 12% من سفن الشحن البحري في العالم ، وتوفر قناة السويس الكثير من المسافة ، والوقت ، وتكاليف الشحن للسفن التي تعبر من خلالها من الشرق إلى الغرب أو العكس خاصة مع تنفيذ مشروع قناة السويس الجديدة.

تطوير وسائل النقل العام

القطار الكهربائي السريع (HSR) يمثل شبكة متكاملة من الخطوط التي ستربط كافة أنحاء الجمهورية ببعضها ، والمتمثلة في الموانئ ومناطقها الصناعية ، ومناطق التنمية الجديدة والعاصمة الإدارية. وتبلغ سرعة القطار 250 كم/الساعة ، وسيربط الخط الأول بين العين السخنة والعاصمة الإدارية الجديدة ، والقاهرة ، والجيزة ، وأكتوبر ، والإسكندرية ، والعلمين الجديدة ، بينما يربط الخط الآخر بين الموانئ الرئيسية على البحر الأحمر بموانئ البحر المتوسط مع المرور بمحطات لنقل الركاب ومحطات لتحميل البضائع.

مترو الأنفاق: تم وضع خطة متكاملة لتطوير مترو الأنفاق في خطيه الأول والثاني ، والذي يُعتبر عصب النقل البري في القاهرة إذ يعمل مترو الأنفاق على نقل ما يزيد عن 3.6 مليون راكب يوميًا فضلاً عن كونه الوسيلة الأسرع والأرخص في مصر ، هذا بالإضافة إلى الخط الثالث للمترو والذي سيصبح أطول خط مترو في الشرق الأوسط يصل طوله إلى 41.2 كم ، وسيعمل على ربط جميع مناطق القاهرة ببعضها تيسيرًا على المواطنين.

السكك الحديدية: يهدف مشروع إعادة هيكلة الهيئة القومية لسكك حديد مصر إلى تحسين فاعلية وكفاءة خدمات السكك الحديدية وضمان سلامتها من خلال القيام بتحديث نظم الإشارات وتجديد خطوط السكك الحديدية ، وتطوير المحطات والمزلقانات ، وتحديث ممارسات الإدارة والتشغيل.

القطار الكهربائي الخفيف (LRT) يحقق مشروع القطار الكهربائي الخفيف ربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظتي القاهرة والجيزة ومنطقة وسط المدينة لتسهيل حركة نقل الركاب بوسيلة نقل أمنة غير ملوثة للبيئة حيث سينقل الخط نحو 500 ألف راكب يوميًا. كما يحقق القطار الكهربائي خدمة تبادل الركاب مع الخط الثالث لمترو الأنفاق (عدلي منصور/جامعة القاهرة) في محطة عدلي منصور ليتم تبادل الخدمة بين 5 وسائل نقل مختلفة.

المونوريل: يتضمن المشروع 35 محطة ويُمثل نقلة وتحول في وسائل النقل والمواصلات في مصر وسيساهم في توفير استهلاك الوقود ومُعدلات التلوث البيئي ، ويشمل مشروع مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ، وجاري تنفيذه بطول 56.5 كم بعدد 22 محطة ، ومشروع مونوريل السادس من أكتوبر ، وجاري تنفيذه بطول 42 كم بعدد 13 محطة.

النقل الجوي

- تحرص الدولة المصرية على الارتقاء بمنظومة النقل الجوي حيث تسارعت الجهود لتنفيذ المشروعات للنهوض بالبنية التحتية وتوسعة وتطوير المطارات القائمة ، وإنشاء مطارات جديدة وفق أعلى المعايير الدولية من خلال رؤية استراتيجية طموحة تستند إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وتحديث أنظمة الملاحة الجوية بما يُسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة التشغيلية ، وتعزيز الخدمات المُقدمة للمسافرين ، وتحقيق أعلى مستويات الأمان والسرعة ، وهو ما انعكس بدوره على تقدم ترتيب مصر في المؤشرات الدولية المعنية بقطاع النقل الجوي.

- ارتفعت الطاقة الاستيعابية بالمطارات بنسبة 28.5% لتصل إلى نحو 66.2 مليون راكب عام 2023 مقارنة بنحو 51.5 مليون راكب عام 2014 ، وكذلك زيادة عدد المطارات التي تم إنشاؤها إلى 4 مطارات ليصل عدد المطارات إلى 23 مطار عام 2024 مقارنة بنحو 19 مطار عام 2014.

- وفيما يتعلق بمشروعات التطوير الجاري تنفيذها لتعزيز وتنمية قطاع الطيران المدني في الفترة من يوليو 2024 حتى يونيو 2027 فقد بلغت تكلفتها نحو 31.3 مليار جنيه ، وأبرزها تطوير ورفع كفاءة الأداء بالمطارات بتكلفة 4.1 مليار جنيه ، وكذلك تطوير ورفع كفاءة المنظومة الملاحية بتكلفة 3.2 مليار جنيه ، فضلاً عن تطوير ورفع كفاءة منظومة تأمين وسلامة المطارات بتكلفة 3 مليار جنيه.

- تقدمت مصر 36 مركز في مؤشر البنية التحتية للنقل الجوي حيث جاءت في المركز الـ 27 في عام 2024 مقارنة بالمركز الـ 33 في عام 2021 ، والمركز الـ 41 في عام 2019 ، والمركز الـ 59 في عام 2017 ، والمركز الـ 63 في عام 2015.

المتحف المصري الكبير

المحور الثامن:

الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يقوم هذا القطاع بدور أساسي في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي بما يُوفّره من وسائل معرفة ومعلومات حديثة تكون مُحفّزة للاستثمار وداعمة للقرارات الاقتصادية والاجتماعية، وترجع أهمية هذا القطاع وفاعليته إلى تطوير نُظُم الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتعميق الصناعة التكنولوجية، وبناء أجيال من الشباب قادرة على اكتساب المعارف والتعامل والتكيّف مع تقنيّات العصر الحديث، وتنمية القدرة التصديرية للقطاع من خدمات التعهيد والمُنتجات الإلكترونية والاستشارات المعنيّة بتقنية المعلومات.

يستهدف برنامج عمل الحكومة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الارتقاء بمُعدلات التوظيف وبناء الإنسان ، وبناء مستقبل مستدام قائم على اقتصاد المعرفة ، والإسهام في تطوير أداء مختلف القطاعات ، حيث تتمثل ركائز استراتيجية مصر الرقمية في تبسيط إجراءات حصول المواطنين على الخدمات الحكومية الرقمية ، وتوفير بنية تحتية رقمية كفء بانتشار يضمن نفاذ المواطنين للإنترنت ، وتمكين المواطنين من الحصول على فرص عمل في الاقتصاد الرقمي ، بالإضافة إلى تشجيع ريادة الأعمال ودعم الإبداع الرقمي ، وقد حققت وزارة الاتصالات ووتكنولوجيا المعلومات خلال عام 2024 خطوات كبيرة انعكس في ارتفاع مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات

أهم مؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- مُعدل نمو القطاع خلال العام المالي 2024/2023: 14.4%.
- مساهمة القطاع في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية): 236.3 مليار جنيه في العام المالي 2024/2023.
- نسبة مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي (بالاسعار الجارية): 2.5% في العام المالي 2024/2023
- إيرادات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: 315 مليار جنيه في العام المالي 2023/2022 بنسبة نمو حوالي 75%.
- بلغت الصادرات الرقمية: 6.2 مليار دولار خلال العام المالي 2023/2022 بنسبة نمو تبلغ نحو 26%. في عام 2023.
- مُعدل التوظيف: بلغ عدد المشتغلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2023 نحو 221.8 ألف عامل بنسبة 0.8% من إجمالي عدد المشتغلين.
- بلغ صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات خلال الربع الثاني من العام المالي 2024/2023 نحو 158.5 مليون دولار ارتفاعاً من 136.4 مليون دولار في الربع الاول من نفس العام.
- عدد مشتركي الهاتف المحمول: 111.8 مليون خط (أغسطس 2024).
- نسبة انتشار الهاتف المحمول: 103.1% (أغسطس 2024).
- عدد مشتركي الهاتف الثابت: 12.79 مليون مشترك (أغسطس 2024).
- عدد السنترالات: 1676 سنترال (أغسطس 2024).
- عدد مراكز إبداع مصر الرقمية: 20 مركزاً.
- عدد المدارس التكنولوجية التطبيقية: 12 مدرسة.
- عدد مكاتب البريد عام 2023: 4527 مكتب بريد.

الإجراءات والمبادرات الحكومية الداعمة للقطاع:

- تقوم الحكومة بالعمل على منح حوافز استثمارية خاصة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقًا للقرار رقم 104 لعام 2022 ، حيث تتمتع أنشطة التعهيد وما يرتبط بها من تنمية بشرية ، وأنشطة تصميم وتطوير وتصنيع الإلكترونيات ، والصناعات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وأنشطة تصميم وتطوير البرمجيات بالحوافز الخاصة في القطاع (أ) ، والقطاع (ب).
- إطلاق استراتيجية مصر الرقمية لصناعة التعهيد (2022 - 2026) بهدف مضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود عبر تقديم حزمة حوافز جديدة تساهم في جذب الاستثمارات والتوسع في القائمة بالفعل ، وتمكين الشركات المحلية وتشجيع إنشاء أعمال جديدة ، وتعزيز تنافسية مصر في مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة على النحو الذي يُسهم في تسريع نمو اقتصاد المعرفة.

- حقق قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري نمو في صناعة التعهيد حيث تم توقيع اتفاقيات مع 74 شركة محلية وعالمية عاملة في صناعة التعهيد مُنذ نوفمبر 2022 لإنشاء والتوسع في 85 مركز تعهيد وتعيين 60 ألف متخصص على مدار 3 سنوات ، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية مصر الرقمية لتنمية صناعة التعهيد ، وتشمل هذه الشركات 24 شركة تفتح مراكز لها لتقديم خدمات التعهيد لأول مرة بمصر ، و50 شركة تتوسع في نشاطها في تصدير الخدمات الرقمية إنطلاقًا من مصر.
- أطلق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات تقنية الشريحة المدمجة eSIM بالسوق المصري ، وذلك في إطار حرص الجهاز العمل على مواكبة التقدم العلمي والفني والتكنولوجي في مجال الاتصالات ، والتزامه بتقديم حلول تقنية متطورة تسهم في تطوير سوق الاتصالات ودعم عملية التحول الرقمي ، وتُعد الشريحة المدمجة eSIM تقنية حديثة تُستخدم بدلا من شرائح المحمول التقليدية.
- الانتهاء من إنشاء المرحلة الأولى من مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة.
- إنشاء مركز إمحوتب للإبداع والتطوير في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة ، والذي يُضم عدد من المعامل المتطورة ، ويستضيف 22 شركة محلية وعالمية متخصصة في تصميم الإلكترونيات.
- تأسيس أول مركز إبداع متطور في الشرق الأوسط لدعم تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة بالتعاون مع شركة سيمينز العالمية.

أهم المؤشرات الدولية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

- صعود مصر 28 مركزًا في مؤشر الأداء التنظيمي الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات لتصل إلى المركز 53 في عام 2023 مُقارنة بالمركز 81 في عام 2021 من بين 192 دولة.
- احتلت المركز الأول إقليميًا وقاريًا والخامس عشر عالميًا في تقديم خدمات التعهيد ، وذلك وفقًا لمؤشر "كيرني" الصادر عن "موقع الخدمات العالمية".
- تصدرت مصر ترتيب متوسط سرعة الإنترنت الثابت على مستوى القارة الإفريقية بمتوسط سرعة 64.5 ميجابت/ثانية في شهر نوفمبر 2023 ، وذلك وفقًا للتقرير الصادر من شركة "أوكلا" العالمية الرائدة في مجال قياس وتقييم سرعات الإنترنت.

- تقدم ترتيب مصر 3 مراكز في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي الصادر من مجموعة أكسفورد لتصل إلى المركز 62 في عام 2023 مقارنة بالمركز 65 في عام 2022.
- تقدم مصر 16 مركزًا في مؤشر الاتصال العالمي في عام 2023 الصادر عن مؤسسة GSMA ، والذي يقيس اتصال المحمول بالإنترنت في الدول على مستوى العالم لتصبح مصر في فئة الدول المتقدمة وتصل إلى المركز 79 عام 2023 مقارنة بالمركز 95 في عام 2022.
- احتلت مصر المركز الثاني على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث عدد الاستثمارات في الشركات الناشئة ، وفقًا للتقرير الصادر "ماجنيت".
- احتلت مصر المركز الأول في التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط ، وذلك وفقًا للتقرير الصادر عن "بلينك".

المحور التاسع:

تخصيص الأراضي، والعقارات

تتميز مصر بكونها من أفضل الدول من حيث أسعار الأراضي والعقارات الخاصة بالاستثمار مما يساهم في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في ظل التسهيلات التي تقدمها الدولة في هذا المجال.

تخصيص الأراضي والعقارات، وإيجارات المكاتب، والإيجارات الصناعية

يتم تخصيص العقارات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية وفقًا لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 ولائحته التنفيذية، وتعديلات قانون الاستثمار الواردة في القانون رقم 160 لسنة 2023:

ا- تخصيص الأراضي والعقارات:

أ- الاستثمار الداخلي:

- للمستثمر الحق في الحصول على العقارات اللازمة لمباشرة نشاطه أو التوسع فيه أيًا كانت نسبة مشاركته أو مساهمته في رأس المال ، وذلك مع مراعاة القواعد الخاصة ببعض العقارات الواقعة في المناطق الجغرافية التي تنظمها قوانين خاصة.
- تلتزم الجهة الإدارية خلال تسعين يومًا بموافاة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بخرائط تفصيلية مُحدد عليها جميع العقارات الخاضعة لولايتها والمتاحة للاستثمار بالإضافة إلى الموقع ، والمساحة ، والارتفاعات ، والسعر التقديري ، والإلتزام بتحديث تلك البيانات كل 6 شهور أو كلما طلبت الهيئة ذلك.
- يكون التصرف للمستثمرين في العقارات المملوكة ملكية خاصة للدولة أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بغرض الاستثمار طبقًا للأحكام ، والضوابط ، والإجراءات المنصوص عليها في قانون الاستثمار ولائحته التنفيذية ، ويجب على المستثمر الإلتزام بالجدول الزمني المُقدم منه لتنفيذ المشروع الاستثماري والمُعتمد من الجهة المختصة طالما أوفت تلك الجهة بالتزاماتها تجاه المستثمر ، ولا يجوز له إدخال أي تعديلات على المشروع الاستثماري بتعديل غرضه أو توسعته أو زيادة حجمه أو غير ذلك من تعديلات إلا بعد موافقة الجهة المختصة كتابة.
- يجوز التصرف في العقارات اللازمة لإقامة أو توسعه المشروعات الاستثمارية عن طريق البيع أو الإيجار أو الإيجار المنتهي بالتملك أو الترخيص بالانتفاع.
- عند تزاحم طلبات المستثمرين بالتعامل على العقارات اللازمة لإقامة مشروعات استثمارية سواء بنظام البيع أو التأجير أو التأجير المنتهي بالتملك أو الترخيص بالانتفاع تكون المفاضلة بين من استوفى الشروط المالية والفنية اللازمة للاستثمار بنظام النقاط وفقًا للأسس التي يتم الاتفاق بشأنها مع الجهات صاحبة الولاية على العقارات.
- تلتزم جهة الولاية المعنية بدراسة طلبات التصرف في العقارات المُقدمة من المستثمرين وموافاة الهيئة برأيها الفني في تلك الطلبات موضحًا به الأسباب التي استندت إليها في الرفض أو القبول ، وذلك خلال أسبوع من تاريخ ورود الطلب المُقدم من المستثمر أو من تاريخ انتهاء الفترة المُحددة بالإعلان.
- لا يجوز للجهات الإدارية المعنية فسخ التعاقد مع المستثمر إلا بعد الحصول على موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.
- تم تشكيل لجنة مهمتها تخصيص الأراضي بصورة فورية ، وتقوم هيئة التنمية الصناعة بإصدار رخصة واحدة في حد أقصى 20 يوم عمل بحيث يحصل المستثمر على الرخصة من الهيئة على أن تتولى الهيئة الحصول على الموافقات من باقي الجهات الأخرى المعنية.
- تقرر أن تكون الأراضي الصناعية دائمًا مُرفقة عند إتاحتها ويكون المبدأ في تسعير الأراضي هو سعر المرافق ، وتم تحديد آليتين للتسعير وهما التملك ، وحق الانتفاع بهدف تشجيع المستثمرين الصناعيين الراغبين في التوسع على الحصول على الأراضي بصورة مباشرة.
- تحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزءًا منها وذلك بعد تشغيل المشروع.

- تخصيص أرض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقًا للضوابط المقررة قانونًا في هذا الشأن.
- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- الإعفاء من مقابل الانتفاع بالأراضي المخصصة لإقامة المشروع لمدة 10 سنوات كحد أقصى تبدأ من بداية التشغيل وذلك بناء على عرض الوزير المختص.
- يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء إعفاء المشروعات المُشار إليها في المادتين 11 و11 مُكرر من قانون الاستثمار من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة بنسبة لا تجاوز 50%.
- يجوز أن تتحمل الخزانة العامة للدولة نسبة لا تزيد على 50% من مقابل استهلاك المشروع للمرافق الأساسية لمدة 10 سنوات كحد أقصى.
- يلتزم المستثمر بالغرض الذي تم التصرف في العقار من أجله ولا يجوز له تغيير الغرض المنصوص عليه في العقد إلا بعد الموافقة الكتابية من الجهة الإدارية صاحبة الولاية ، وذلك في الأحوال التي تسمح فيها طبيعة العقار وموقعه بهذا التغيير ، وبشرط انقضاء عام من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط.

يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك - حق الانتفاع)، وفقًا للضوابط الآتية:

أولاً: نظام التملك:

يتم تحديد أسعار تملك الأراضي الصناعية استرشاد بنصيب المتر المربع من تكلفة أعمال الترفيق ، ويتم سداد قيمة الأرض وفقًا لأحد الأسلوبين التاليين:

- **الأسلوب الأول:** سداد دفعة تعاقد بواقع (25%) من إجمالي قيمة الأرض ، والباقي على ثلاثة أقساط سنوية متساوية مضافًا إليها الفوائد المستحقة بنسبة (10%) سنويًا ، وذلك بشرط الانتهاء من إنشاء المصنع واستخراج رخصة التشغيل خلال ثلاث سنوات من تاريخ استلام الأرض وفقًا لمراحل البرنامج الزمني.
- **الأسلوب الثاني:** سداد دفعة تعاقد بواقع (10%) من إجمالي قيمة الأرض مع فترة سماح لمدة عامين من سداد دفعة التعاقد ، وسداد باقي القيمة المستحقة على دفعات ربع سنوية متساوية لمدة أربع سنوات متتالية مضافًا إليها الفوائد المستحقة بنسبة (10%) سنويًا ، وذلك بشرط الانتهاء من إنشاء المصنع واستخراج رخصة التشغيل خلال فترة السماح المشار إليها.

ثانياً: نظام حق الانتفاع:

1. يكون حق الانتفاع سنويًا ويتم تحديد المقابل بواقع (5%) من سعر متر التمليك.
2. يتم تثبيت مقابل حق الانتفاع السنوي لأول أربع أعوام من التعاقد ، ويتم احتساب زيادة سنوية تراكمية بواقع (7%) للسنة الخامسة والسادسة تزاد إلى (10%) سنويًا طوال باقي مدة حق الانتفاع.
3. يتم تحديد مدة حق الانتفاع السنوي بمعرفة جهة الولاية بحد أقصى 50 عامًا قابلة للتجديد.

- يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك - حق الانتفاع) وفقًا للأسعار المرفقة في قرار مجلس الوزراء رقم 1670 لسنة 2024.
- إطلاق وزارة الصناعة المرحلة الثامنة لطرح الأراضي الصناعية المرفقة موزعة على مستوى الجمهورية وفي أنشطة متنوعة من خلال "منصة مصر الصناعية الرقمية" عبر خريطة الاستثمار الصناعي ، ويأتي هذا الطرح في إطار استراتيجية وزارة الصناعة لتسريع وتيرة الإنتاج وتعميق التصنيع المحلي وزيادة الصادرات وتلبية احتياجات الاستثمار الصناعي من الأراضي المرفقة بشكل مستدام من خلال سرعة توفير أراضي صناعية مرفقة للمستثمرين بشكل مستمر تلبيةً للطلبات المتزايدة على الأراضي من خلال طرح فرص استثمارية جديدة لتشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والأجنبي.

ب- المناطق الحرة:

- يكون تخصيص العقارات اللازمة لإقامة المشروعات للعمل بنظام المناطق الحرة العامة بنظام الترخيص بالانتفاع وفقًا للقواعد والأحكام التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وعلى المستثمر التقدم لإدارة المنطقة خلال 30 يومًا من تاريخ إبلاغه بالموافقة على إقامة مشروعه لاستلام الأرض لتنفيذ المشروع والتوقيع على عقد الانتفاع وسداد القيمة المقررة.

- يجب على المستثمر اتخاذ إجراءات جدية في تنفيذ المشروع خلال 90 يومًا من تاريخ إخطاره باستلام الأرض وفقًا للشروط المُتفق عليها في عقد الانتفاع ، ويجوز مد هذه الفترة لمدة أخرى في ضوء المبررات التي يقدمها المستثمر.

- يلتزم المستثمر بتسليم الأرض المُخصصة له إلى إدارة المنطقة عند إلغاء المشروع أو سقوط الموافقة الصادرة له خالية من الإشغالات.

أسعار حق الانتفاع في المناطق الحرة العامة (سنويًا)

GAFI

القاهرة – الجيزة – الإسكندرية المنوفية – السويس – بورسعيد الإسماعيلية – دمياط	النشاط الصناعي	8.05 دولار/م²
	النشاط التخزيني والخدمي	12.65 دولار/م²
المنطقة الحرة العامة بقفط بمحافظة قنا	النشاط الصناعي	1.75 دولار/م²
	النشاط التخزيني والخدمي	3.5 دولار/م²

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – يناير 2025

2- إيجارات المكاتب الإدارية ومتاجر التجزئة والإيجارات الصناعية:

إيجارات المكاتب الإدارية:

وفقًا لتقرير العقارات في مصر الصادر عن مؤسسة فيتش سوليوشنز فقد بلغ متوسط إيجارات المكاتب الإدارية شهريًا في عام 2023 في محافظة القاهرة نحو 23.60 دولار/م2 ، ونحو 13.84 دولار/م2 في محافظة الجيزة ، ونحو 13.51 دولار/م2 في محافظة الإسكندرية ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المتوسط في عام 2024 ، نحو 21.78 دولار/م2 ، و12.67 دولار/م2 ، و12.78 دولار/م2 في محافظات القاهرة ، والجيزة ، والإسكندرية على التوالي.

الإيجارات الصناعية:

وفقًا لمؤسسة فيتش سوليوشنز فقد بلغ متوسط الإيجارات الصناعية خلال عام 2023 نحو 2.26 دولار/م2 في محافظة القاهرة ، ونحو 2.56 دولار/م2 في محافظة الجيزة ، ونحو 2.64 دولار/م2 في محافظة الإسكندرية ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المتوسط في عام 2024 نحو 2.06 دولار/م2 ، و2.26 دولار/م2 ، و2.39 دولار/م2 في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية على التوالي.

إيجارات متاجر التجزئة:

وفقًا لتقرير مؤسسة فيتش سوليوشنز فقد جاءت محافظة القاهرة بين المحافظات الأعلى من حيث متوسط إيجارات متاجر التجزئة شهريً عام 2023 حيث بلغ نحو 43.14 دولار/م2 ، ومن المتوقع أن يبلغ هذا المتوسط نحو 41.11 دولار/م2 في عام 2024 ، يليها محافظة الجيزة بنحو 28 دولار/م2 خلال عام 2023 ، ومن المتوقع أن يبلغ خلال عام 2024 نحو 27.22 دولار/م2 ثم محافظة الاسكندرية بنحو 31.74 دولار/م2 ، ومن المتوقع أن يبلغ خلال عام 2024 نحو 29.44 دولار/م2.

ميناء شرق بورسعيد

المحور العاشر:

تنافسية أداء الأعمال، وتأسيس الشركات

تقوم الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات والتيسير على المستثمرين، وفي هذا الإطار قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الجذرية اتساقاً مع منظومة الشباك الواحد وبالتكامل مع الجهات الحكومية المعنية في إطار منهجية متكاملة للإصلاح تشمل القيام بإصلاحات تشريعية وتطبيق منظومات عمل مدعومة إلكترونياً في إطار التحول الرقمي.

تقوم الهيئة العامة للاستثمار باتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز تنافسية بيئة ومناخ الاستثمار في مصر، وتهيئة المناخ لجذب المزيد من الاستثمارات المحلية، والعربية، والأجنبية فقد تم خلال الفترة الماضية اتخاذ العديد من الإجراءات وإصدار القرارات التي من شأنها تعزيز مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال في مصر، والتبسيط والتيسير على كافة المستثمرين بهدف التشجيع على إقامة المشروعات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة، وفيما يلي عرضًا لأهم التعديلات التشريعية والإجرائية التي تم اتخاذها للتبسيط والتيسير على كافة المستثمرين، وذلك على النحو الآتي:

1. في إطار حرص الدولة على اتخاذ ما يلزم من إجراءات جادة لتحقيق طفرة حقيقية في عملية جذب وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتذليل مختلف التحديات التي تواجه زيادة استثمارات القطاع الخاص، فقد وافق المجلس الأعلى للاستثمار بعد إعادة تشكيلة برئاسة السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي في مايو 2023 على 22 قرارًا تستهدف تحقيق نقلة نوعية في خفض تكلفة تأسيس الشركات، والفترة الزمنية للحصول على الموافقات اللازمة لبدء النشاط، والتوسع في إصدار الرخصة الذهبية، بالإضافة إلى تقديم حزمة متكاملة من الحوافز في قطاعات الزراعة، والصناعة، والطاقة خاصة في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر.

أهم القرارات المحفزة للاستثمار الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

تأسيس الشركات في يوم واحد ومنح المستثمرين الإقامة فور تأسيس المشروع.	تقليص الوقت اللازم لاستخراج الموافقات إلى 10 أيام عمل وفي حالة عدم الموافقة يتم التعامل من خلال الهيئة العامة للاستثمار أو الهيئة العامة للرقابة المالية.
السماح بالترخيص لمشروعات الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي كأحد مدخلات الانتاج للعمل بنظام المناطق الحرة (تصنيع - تسييل - نقل)، وكذلك مشروعات تكرير البترول - صناعة الأسمدة - الحديد والصلب (صدر بها قانون من مجلس النواب).	السماح لأول مرة لشركات الخدمات للعمل بنظام Offshore
توفير إطار قانوني مرن لجميع أنواع الشركات (الشركات المساهمة - شركات المسئولية المحدودة - شركة الشخص الواحد وشركات Off Shore)	رفع القيود عن تملك الأجانب للعقار.
السماح للمستثمر الأجنبي بالتسجيل في سجل المستوردين لمدة 10 سنوات.	توسيع نطاق إصدار الرخصة الذهبية ليشمل على مشروعات متعددة وليس فقط المشروعات الاستراتيجية.
تبسيط اشتراطات وضوابط اقامة المناطق الحرة الخاصة من خلال إلغاء شرط رأس المال والتكاليف الاستثمارية وموقع نشاط المشروع.	إطلاق منصة إلكترونية موحدة لتأسيس وتشغيل وتصفية المشروعات بالتعاون مع كافة الجهات المعنية.
إنشاء وحدة دائمة بمجلس الوزراء للشركات الناشئة.	سرعة فض النزاعات التجارية المنظورة أمام القضاء.
	تخفيف الأعباء المالية أو الإجرائية المتعلقة بإنشاء أو تشغيل المشروعات.
	إلغاء الإعفاءات المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية.

2.أصدَر رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًا بإصدار القانون رقم 160 لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم 72 لسنة 2017 ، وتهدف هذه التعديلات إلى تمتع المشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون سواء المقامة قبل العمل بأحكامه أو بعدها ، وأيًا كان النظام القانوني الخاضعة له ، بالحوافز العامة الواردة في هذا القانون فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة ، والتوسع في منح الحوافز الخاصة والرخصة الذهبية.

3. قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتوسع في تقديم الخدمات الإلكترونية ، ومن أهمها إطلاق خدمة تأسيس الشركات إلكترونيا عبر المنصة الرقمية للهيئة ، وتخفيض عدد المستندات المطلوبة من الشركات للحصول على خدمات ما بعد التأسيس بمقدار الثُلث ، والاستغناء عن 62% من المستندات التي كانت تلتزم الشركات بتقديمها للحصول على خدمتي تشكيل لجان تحديد الموقف التنفيذي وبدء النشاط ، بالإضافة إلى تدشين مجلس الوزراء خدمة "الطلب الإلكتروني" للحصول على الرخصة الذهبية.

4. إنشاء وحدة الرخصة الذهبية للشركات التي تؤسس إقامة مشروعات استراتيجية أو قومية تسهم في تحقيق التنمية ، ومتنح للمستثمر موافقة واحدة تشمل كل من إقامة قومية ُ المشروعات ، وتشغيلها ، وإدارتها بما في ذلك التراخيص اللازمة لها ، وتتقدم الشركة من خلال الموقع الإلكتروني أو عن طريق الأمانة الفنية لوحدة الرخصة الذهبية الكائن مقرها في مبني الهيئة العامة الاستثمار بصالح سالم بطلب استخراج الرخصة الذهبية على النموذج المخصص لذلك مرفقا به نسختين رسميتين من المستندات المطلوبة.

5. منح المستثمرين الأجانب حق الإقامة في مصر لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد لتيسير إقامتهم في مصر ، وتيسير إجراءات حصول المستثمرين الأجانب على موقف الموافقات الأمنية.

6. إطلاق النسخة المحدثة من خريطة مصر الاستثمارية ، والتي تضمنت إعادة تصميم الموقع لسهولة الوصول إلى الفرص الاستثمارية ، هذا بالإضافة إلى استحداث نظام متكامل لإطلاق الطروحات يتيح للمستثمر التقدم على الطروحات ومتابعتها ، بالإضافة إلى الترويج لفرص القطاع الخاص عبر الخريطة الاستثمارية.

7. تفعيل منظومة الحوافز المنصوص عليها في قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 حيث تضمن القانون العديد من الضمانات والحوافز سواء عامة أو خاصة أو إضافية ، وحافز الموافقة الواحدة (الرخصة الذهبية) ، والتي يتم منحها للشركات التي تعمل في المشروعات الاستراتيجية أو القومية وفقا لضوابط وشروط معينة. وإضافة قطاعات وأنشطة جديدة يتم منحها تلك الحوافز ، نظرا لارتباطها المباشر بتحقيق التنمية في المناطق الأكثر احتياجا ، وزيادة مُعدلات الإنتاج وتوفير فرص العمل.

8. تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية والاجرائية علي المستثمرين ، من خلال وضع خطة لتطبيق تلك السياسات على مرحلتين ، **المرحلة الأولى (الحالية)**: وتشمل معالجة أبرز الاستقطاعات المالية المطبقة على الشركات بشكل دوري ، حيث تم تخفيض نسبة صندوق تمويل التدريب والتأهيل من 1% من الأرباح إلى 0.25% من الحد الأدنى للأجر التأميني ، مع معالجة الأثر الرجعي بالتنسيق مع وزارة العمل ، وتعديل ضريبة المساهمة التكافلية لتُحتسب على الأرباح بدلاً من الإيرادات ، وجاري التنسيق مع كافة الجهات المعنية في هذا الشأن ، بينما سترتكز المرحلة الثانية على تحليل كل قطاع على حدى بالتنسيق مع كافة الجهات.

9. إنشاء وحدة ريادة الأعمال والشركات الناشئة بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وإطلاق المنصة الإلكترونية الخاصة بالوحدة حيث تختص بالتواصل مع رواد الأعمال للتعرف على التحديات التي تواجههم ومقترحاتهم وأفكارهم لوضع حلول مناسبة لتطوير بيئة ريادة الأعمال في مصر ، وتعرض المنصة الإلكترونية الخاصة بالوحدة كافة الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال ، وجميع المعلومات عن بيئة الشركات الناشئة في مصر.

10. صدور قرار رقم 1203 لسنة 2024 ، بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2310 لسنة 2017 ، حيث تضمنت هذه التعديلات ، إنه يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح الشركات المشار إليها بالمادة (20) من قانون الاستثمار ، موافقة واحدة على إقامة المشروع وتشغيله وإدارته بما في ذلك تراخيص البناء ، وتخصيص العقارات اللازمة له ، وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات أخرى ، على أن يصدر بتحديد مجالات ومعايير المشروعات الاستراتيجية والقومية قرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني ، ويُراعى تعديل وتحديث

ضمانات وحوافز استثمارية متنوعة

ضمانات الاستثمار

- حرية تحويل الارباح بالعملة الاجنبية
- منح المستثمرين غير المصريين إقامة طوال عمر المشروع
- للمشروع الحق في تصدير المنتجات دون الحاجة للقيد في سجل المصدرين
- 10-20% عمالة أجنبية من إجمالي العمالة في المشروع

حوافز عامة

- **2%** ضريبة جمركية موحدة على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.
- **5 سنوات** إعفاء عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها من رسوم التوثيق والشهر.
- إعفاء عقود تسجيل الاراضي اللازمة لإقامة المشروعات من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر.

حوافز خاصة

- **50%** من التكاليف الاستثمارية تُخصم من صافي الارباح الخاضعة للضريبة للمنطقة (أ) (حد أقصى 7 سنوات -حد أقصى 80% من رأس المال المدفوع)
- **30%** من التكاليف الاستثمارية تخصم من صافي الارباح الخاضعة للضريبة للمنطقة (ب) (حد أقصى 7 سنوات -حد أقصى 80% من رأس المال المدفوع)
- **35 : 55%** حافزاً استثمارياً نقدياً من قيمة الضريبة المُسددة يُمنح للمشروعات أو توسعاتها في أنشطة صناعية محددة

حوافز إضافية

50%

- من استهلاك المرافق الاساسية تتحملها الخزانة العامة للدولة لمدة 10 سنوات
- من تكلفة الارض المخصصة للمشروع يتم ردها إذا بدأ المشروع في الإنتاج خلال عامين
- إعفاء من المساهمة في تكاليف إنشاء البنية الاساسية للمشروعات
- **10 سنوات** إعفاء من قيمة حق الانتفاع للاراضي

هذه المجالات والمعايير بصفة دورية في ضوء خطة التنمية الاقتصادية للدولة. وتتولى الهيئة بمشاركة الجهات المختصة متابعة إلتزام الشركات باشتراطات وضوابط إقامة المشروع وتشغيله وإدارته وفقًا للقوانين واللوائح المُنظمة بمعرفة لجنة تشكيل لهذا الغرض.

11. توسعت الهيئة العامة للاستثمار في تقديم الخدمات الاستثمارية الإلكترونية للمصريين بالخارج ، ومنها خدمات التأسيس والتوسع ، واعتماد مجالس الإدارات إلكترونيًا وغيرها من الخدمات ، وذلك بهدف تعزيز المشاركة الاقتصادية للمصريين في الخارج عبر تقديم الدعم الفني والمشورة ، والتعريف بنظم الاستثمار المختلفة ، والحوافز والضمانات التي نص عليها قانون الاستثمار ، وعرض الفرص الاستثمارية بمختلف القطاعات وتيسير الحصول على الخدمات التي تقدمها الهيئة.

12. توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، وشركة "إكسلانت دي آند إن" للدعاية والإعلان وتنظيم المعارض التابعة للشركة المتحدة للخدمات الإعلامية لتنفيذ استراتيجية للتوعية والتسويق والترويج للاستثمار في مصر ، ويُنص البروتوكول على تعاون الجانبين من أجل إبراز جهود الهيئة المتواصلة لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مصر ، والترويج لها محليًا ، وإقليميًا ، ودوليًا.

13. تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والمحافظات للتعاون في تحديد والترويج للفرص الاستثمارية بالمحافظات ، وذلك بهدف تحديث خريطة مصر الاستثمارية بالفرص المتاحة للاستثمار ، والأراضي المُرفقة المُجهزة لكافة أغراض الاستثمار.

14. إنشاء وحدة تختص حل مشكلات المستثمرين داخل مجلس الوزراء مهمتها التنسيق بشأن المعوقات والشكاوى المختلفة للتغلب على معوقات الاستثمار ، والعمل على سرعة حل مشكلات المستثمرين.

GAFI | تكلفة وإجراءات تنافسية لتأسيس الشركات

يوم عمل واحد*
الوقت المطلوب لتأسيس الشركات

20 يوم عمل**
الوقت اللازم لإصدار التراخيص

الحد الأدنى لرأس المال

- شركات المساهمة/ التوصية بالأسهم: رأس المال المُصدر 250 ألف جنيه يودع منها 10% عند التأسيس.
- شركات الشخص الواحد: الحد الأدنى لرأس المال ألف جنيه عند التأسيس. ***
- شركات المسئولية المحدودة: لا يوجد حد أدنى لرأس المال.

* وفقًا لقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017
** وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 982 لسنة 2022
** وفقًا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2928 لسنة 2022

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – 2024

محطة قطارات صعيد مصر

المحور الحادي عشر:

رفاهية الحياة وتكلفة المعيشة في مصر

تعتبر جمهورية مصر العربية واحدة من الوجهات الفريدة والتاريخية في الشرق الأوسط، وشمال إفريقيا حيث تتلاقى فيها الحضارات القديمة، والتقاليد العريقة مع الحياة الحديثة، وتتميز الدولة بتنوعها الثقافي والتاريخي حيث تُوفر بيئة فريدة للمقيمين والزائرين في شتى المجالات. وقد اتّجهت مصر إلى الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية بهدف تحسين نوعية الحياة للمواطنين، وتهيئة البنية التحتية للمستثمرين والقطاع الخاص، وذلك من خلال العمل على تنفيذ شبكة متكاملة من الطرق ووسائل النقل العصرية التي تواكب ما تشهده الجمهورية الجديدة من نقلة نوعية وتطور في كافة المجالات والقطاعات، كما اهتمّت الدولة بإنشاء المدن الذكية، ومدن الجيل الرابع، والتي ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتغيير الخريطة العمرانية لمصر.

- **تقدمت مصر في تصنيف أفضل الدول لعام 2023 في التقرير الصادر عن (U.S.News and World) حيث جاءت في المرتبة 34 من بين 87 دولة في عام 2023 مُقارنة بالمرتبة 40 في عام 2019، ويقوم هذا التصنيف على تحديد مدى أفضلية الدول بناءً على عدد من الخصائص ذات القدرة على دفع التجارة، والسفر، والاستثمار، والتأثير بشكل مباشر على الاقتصادات الوطنية بالاعتماد على 10 تصنيفات فرعية لكل منها وزن نسبي، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي تشهدها مصر والتصنيفات الدولية في أهم القطاعات التي تسهم في رفاهية الحياة في مصر:**

التعليم في مصر:

- يتألف نظام التعليم العام في مصر من ثلاثة مستويات، وهي مرحلة التعليم الأساسي، والمرحلة الإعدادية. والمرحلة الثانوية ثم بعد ذلك مرحلة التعليم العالي. ويوجد في مصر جامعات على جميع المستويات سواء الحكومية أو الخاصة كما يوجد الجامعة الألمانية، والأميركية، والجامعات الجديدة التي تم افتتاحها في العاصمة الإدارية مثل الجامعة الكندية، وجامعة جزيرة الأمير إدوارد، وجامعة رايرسون، وجامعة كوفنتري البريطانية.

الرعاية الصحية:

- يمتد مفهوم الرعاية الصحية ليشمل مفهوم الحفاظ على الصحة العامة إلى جانب تقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية لمختلف الأفراد. وتعتمد الرعاية الصحية على أُسس مُحددة أهمها توافرها للمواطن بالقرب من مكان معيشته وعمله، وتوافرها بجوده معينة، وقدرة المواطن على الحصول عليها وقدرته على تحمل تكاليفها بالنسبة لدخله مع العمل على تحسين جودة خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية مما يساهم في تحسين الخدمة الصحية ومواكبتها للمعايير الدولية خاصة مع تطبيق منظومة التأمين الصحي الجديدة.

- ويضم قطاع الرعاية الصحية في مصر مجموعة متنوعة من مقدمي خدمات الرعاية الصحية من القطاعين العام والخاص، وتوجد في مصر مستشفيات ومراكز صحية حكومية وخاصة تغطي كافة أنحاء الجمهورية وتقوم بتقديم الخدمات الصحية على أعلى المستويات، هذا بالإضافة إلى اتجاه الدولة إلى بناء المدن الطبية والبحثية، والتي تُعد بمثابة مكان واحد لتقديم كافة الخدمات الطبية مع توفير الخبرات الطبية والصحية من خبراء وتجهيزات في مكان واحد ليحصل المريض على الخدمة بأعلى معايير الجودة.

التراث والثقافة المصرية:

- تتميز مصر بالتنوع الثقافي والحضاري حيث يوجد بها العديد من المواقع التاريخية والأثرية الخاصة والحضارات المختلفة. تُعتبر مصر بموقعها الجغرافي المتميز وتاريخها العريق بمثابة مركز للثقافة والحضارة منذ فجر التاريخ حيث تُعد ملتقى للثقافات والشعوب.

- تقدمت مصر 7 مراكز في مؤشر القوة الناعمة عن مؤسسة (BRAND FINANCE) ، والذي يرتكز على عدة مرتكزات أساسية في مقدمتها التراث ، والثقافة ، والتعليم ، والعلوم ، والحوكمة ، والتجارة لتأتي في المركز 31 في عام 2022 مقارنة بالمركز 38 في عام 2020.

الأمان في مصر:

- تقدمت مصر 20 مركزًا في مؤشر الأمن والأمان للوافدين الصادر عن مؤسسة (INTERNATIONS) ، والذي يقيس السلامة الشخصية والأمان كجزء من جودة الحياة في الدول ، وقد جاءت مصر في المركز 42 في عام 2022 مقارنة بالمركز 62 في عام 2016.

- جاءت مصر في المركز 65 من بين 134 دولة ضمن "أفضل 100 دولة آمنة في العالم" في عام 2024 مُقارنة بالمركز 103 من بين 128 دولة في عام 2019 ، وذلك وفقًا لإصدار مجلة "جلوبال فاينانس" الخاص بتصنيف أكثر الدول أمانًا حيث يأخذ المؤشر في الاعتبار المخاطر التي تواجه الأفراد مثل الكوارث الطبيعية ، وجرائم العنف والإرهاب ، والحروب لتقديم تحليل شامل للسلامة المجتمعية بشكل عام.

تكلفة المعيشة في مصر:

- وفقًا لمؤسسة نومبيو الأمريكية (Numbeo) المتخصصة في رصد تفاصيل المعيشة في دول العالم جاءت مصر بين أقل 3 دول عربية في تكلفة المعيشة خلال عام 2024 حيث حصلت مصر على 29.1 نقطة. وجدير بالذكر أن مقياس المؤشرات يُقارن تكلفة المعيشة بمدينة الأساس نيويورك عند 100 نقطة.

» مؤشر تكلفة المعيشة في مصر مُقارنة بمجموعة من الدول الناشئة والإقليمية خلال عام 2023

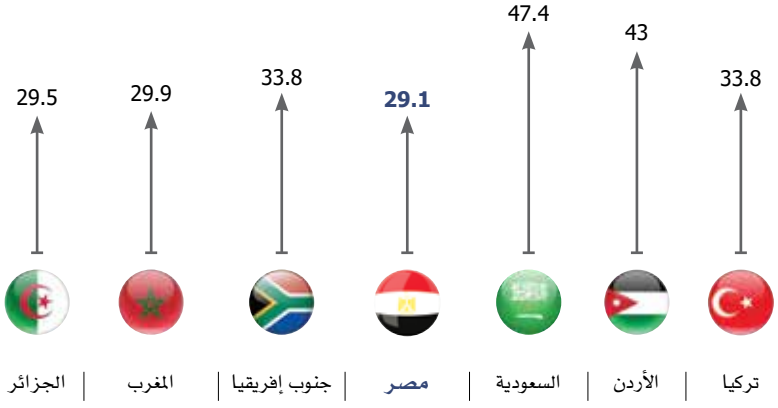

المصدر: مؤسسة نومبيو الأمريكية – عام 2023

مدينة العلمين الجديدة

المحور الثاني عشر:

مصر في التقارير، والمؤشرات الدولية

تعكس شهادات المؤسسات الدولية قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة التحديات والأزمات العالمية في ظل تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي بمرحلتيه الأولي والثانية، وما أثمر عنه من ارتفاع مُعدلات النمو الاقتصادي لمصر لتصبح من بين أعلي المُعدلات بين العديد من الدول العربية، بالإضافة إلى ارتفاع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المُباشر، وتراجع مُعدلات البطالة.

فيتش سوليوشنز تتوقع تراجع عجز الحساب الجاري لمصر إلى 4.8% من الناتج المحلي في العام المالي 2024/2023:

توقعت مؤسسة "فيتش سوليوشنز" تراجع عجز الحساب الجاري لمصر من 6.8% من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام المالي 2024/2023 إلى نحو 4.8% خلال العام المالي 2025/2024 ، مدفوعًا بتعافٍ كبير في تحويلات المصريين العاملين بالخارج. وإن هذا التحسن سيخفي خلفه اتساع العجز التجاري وتراجع إيرادات قناة السويس ، لكنها قدرت أنه في السنة المالية 2026/2025 سيتقلص العجز بشكل أكبر إلى 3.8% بسبب تعافي إيرادات القناة بما يتماشى مع التوقعات بحل النزاعات في منطقة الشرق الأوسط وتعافي حركة الملاحة في البحر الأحمر.

موديز تتوقع نمو الاقتصاد المصري 5% في العام المالي 2027/2026:

توقعت وكالة التصنيف الائتماني "موديز" نمو الاقتصاد المصري إلى نحو 5% خلال العام المالي 2027/2026 ، لكنها خفضت توقعاتها لمُعدلات نمو الاقتصاد للعام المالي 2025/2024 إلى نحو 4% ، كما ذكرت "موديز" أن متوسط مُعدل التضخم في مصر سيتراجع خلال العام المالي 2026/2025 إلى نحو 16% مقابل 27.5%خلال العام المالي 2025/2024 ، كما توقعت أن يتراجع إلى نحو 13% خلال العام المالي 2027/2026.

البنك الدولي: مصر ثالث أكبر اقتصاد على مستوى الدول العربية في إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2023:

احتلت مصر ثالث أكبر اقتصاد على مستوى الدول العربية في إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 ، بعد السعودية ، والإمارات ، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي لمصر نحو 395.93 مليار دولار بنهاية عام 2023. وعلى الرغم من تنوع الاقتصاد المصري فقد خفض البنك الدولي توقعاته لمُعدل نمو الاقتصاد المصري للمرة الثالثة خلال العام المالي الجاري 2025/2024 بنسبة 0.7% مُسجلا 3.5% مُقارنة بنحو 4.2% في التوقعات السابقة ، وفق تقرير "النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر 2024.

» توقعات الناتج المحلي الاجمالي لعام **2023** (مليار دولار)

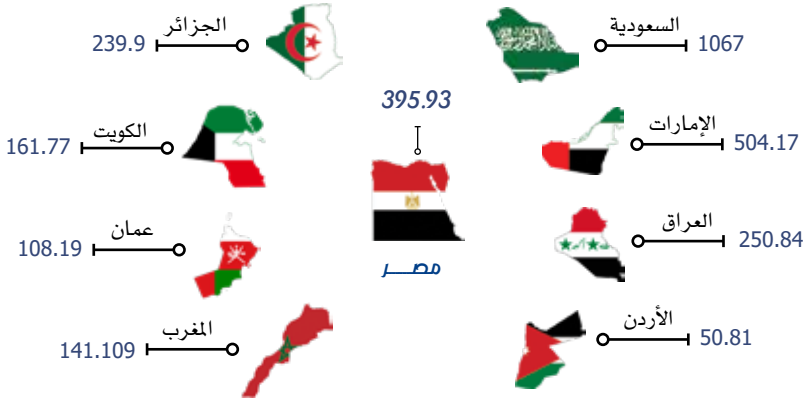

المصدر: البنك الدولي

صندوق النقد الدولي يتوقع نمو الاقتصاد المصري بنحو 4.1% خلال العام المالي 2025/2024 واستمرار تباطؤ مُعدلات التضخم:

توقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الاقتصاد المصري نموًا بنسبة 4.1% خلال العام المالي 2025/2024 من خلال تقريره "الآفاق الاقتصادية العالمية" ، كما توقع أن يواصل الاقتصاد المصري ارتفاعه ليسجل مُعدل نمو بنحو 5.7% بحلول العام المالي 2029/2028. كما توقع صندوق النقد الدولي تباطؤًا ملحوظًا في مُعدلات التضخم في مصر من 33.3% خلال العام المالي 2025/2024 إلى 21.2% خلال العام المالي 2026/2025 ، ثم إلى 5.3% خلال العام المالي 2029/2028. وقد توقع التقرير أيضًا أن يُسجل عجز الحساب الجاري 6.6% خلال العام المالي 2025/2024 ، ونحو 6.4% خلال العام المالي 2026/2025 قبل أن يتراجع إلى 4.1% خلال العام المالي 2029/2028.

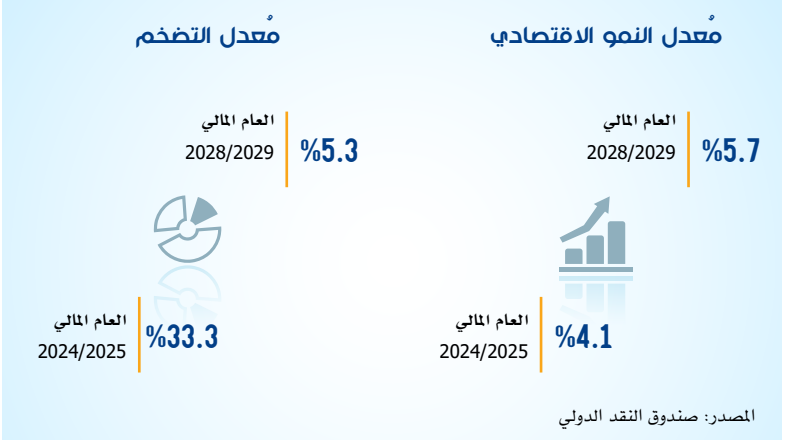

الانكتاد: مصر الوجهة الاستثمارية الأولى في إفريقيا للعام الثاني على التوالي:

وفقًا لتقرير الاستثمار العالمي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) فقد جاءت مصر في المرتبة الأولى إفريقيًا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023 وذلك للعام الثاني على التوالي ، وقد بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو 18.6% من إجمالي الاستثمارات في إفريقيا والبالغة نحو 52.6 مليار دولار في عام 2023. وأظهر التقرير زيادة التدفقات الاستثمارية مُنذ عام 2014 على الرغم من الأزمات المتتالية حيث سجلت مصر نحو 9.8 مليار دولار عام 2023 ، وذلك مقارنة بنحو 9 مليارات دولار عام 2019 ، و4.6 مليار دولار عام 2014.

لمحة عن

مصر

الإصـدار السادس

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
General Authority for Investment & Free Zones

شارع صلاح سالم، مدينة نصر، القاهرة، مصر

+202 24055 452

16035

www.investinegypt.gov.eg | @GAFIEgypt | @Gafi_egypt